



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de L'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر - بسكرة-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك

من إعداد الدكتورة: سعيدة دويخ

قسم علوم التسيير

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
01	مقدمة
02	أولاً: ماهية علم الاقتصاد
02	1. تعريف علم الاقتصاد
04	2. نشأة وتطور علم الاقتصاد
05	3. مناهج علم الاقتصاد
06	4. فروع علم الاقتصاد
07	5. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى
08	6. أهداف علم الاقتصاد
09	ثانياً: المشكلة الاقتصادية
09	1. طبيعة المشكلة الاقتصادية
10	2. خصائص المشكلة الاقتصادية
11	3. عناصر المشكلة الاقتصادية
13	4. أبعاد المشكلة الاقتصادية
14	5. أسباب تقادم المشكلة الاقتصادية
15	6. علاج المشكلة الاقتصادية
15	ثالثاً: الأنشطة الاقتصادية
15	1. نشاط الإنتاج
20	2. نشاط التبادل
24	3. نشاط التوزيع
27	4. نشاط الاستهلاك
31	5. نشاط الادخار
32	6. نشاط الاستثمار

35	رابعاً: الأنظمة الاقتصادية
36	1. النظام الاقتصادي
37	2. النظام الاقتصادي الرأسمالي
42	3. النظام الاقتصادي الاشتراكي
45	4. النظام الاقتصادي المختلط
48	5. النظام الاقتصادي الإسلامي
51	6. علاج المشكلة الاقتصادية في ظل الأنظمة الاقتصادية
54	الخاتمة
55	قائمة المراجع

مقدمة:

يعد علم الاقتصاد أحد أهم فروع المعرفة الإنسانية، فهو ينتمي إلى مجموعة العلوم الاجتماعية، أي تلك العلوم التي تعني بدراسة السلوك الإنساني مثل علم الاجتماع، علم النفس وعلم السياسة... الخ، والمتعلق مباشرة بسلوك الإنسان الاقتصادي إزاء الموارد الاقتصادية المحدودة وكيفية توزيعها بطريقة تحقق أكفأ استخدام ممكن لهذه الموارد، لمواجهة وإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة، فهو يختص بذلك السلوك الإنساني الذي يتصل بإنتاج، تبادل واستهلاك السلع والخدمات.

إن الاقتصاد علم شمولي يعني برصد جميع الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والسياسية وغيرها، ويعني بحياة المجتمعات وعلى مستوى الفرد والجماعات والدول، فهو يلامس حياة الإنسانية بكل جوانبها، سواء كان ذلك في الماضي أم في الحاضر أم في المستقبل، فهو يتغير ويتطور وفق معطيات كل مرحلة تاريخية وتبعا للتغيرات التي تحدث في المجتمعات.

فعلم الاقتصاد أصبح علما له أسسه وقواعده وضوابطه تحدد معالمه وإطاره، وعليه تهدف هذه المطبوعة إلى تعريف الطالب بأهم وأبرز المفاهيم والمبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد، وقد راعينا تبسيط عرض الموضوعات بقدر الإمكان، بحيث تم تقسيمها إلى أربع محاور: يتناول **المحور الأول** ماهية علم الاقتصاد، أما **المحور الثاني** فيعرض المشكلة الاقتصادية، ويختص **المحور الثالث** بدراسة الأنشطة الاقتصادية، في حين خصص **المحور الرابع** للأنظمة الاقتصادية.

أولاً: ماهية علم الاقتصاد

لقد تعددت واختلقت تعاريف علم الاقتصاد في الفكر الاقتصادي، وهذا الاختلاف والتباين لا يعني أن علم الاقتصاد علم غير محدد المعالم بقدر ما يعني أنه علم متعدد الجوانب يدخل في نطاقه الكثير من الظواهر، ويتسع ليتداخل مع غيره من العلوم الأخرى، كما يرجع ذلك إلى تطور هذا العلم من فترة لأخرى، ومن ثم اختلاف نظرة الاقتصاديين إلى نطاق المشاكل التي يجب أن تختص بها الدراسة الاقتصادية.

1. تعريف علم الاقتصاد:

لقد تعددت تعاريف علم الاقتصاد بتعدد الاتجاهات الفكرية التي تقف وراءها، والفلسفات التي ترتكز عليها، ورغم تعددها إلا أنها تلتقي جميعها عند نقطة مركزية معينة يدور حولها علم الاقتصاد، وهذه النقطة هي ما تعرف باسم المشكلة الاقتصادية.

وسنحاول فيما يلي عرض مجموعة من التعاريف التي جاء بها أبرز الاقتصاديون لعلم الاقتصاد:

➤ **تعريف آدم سميث Adam Smith:** عرفه "ادم سميث" في كتابه الشهير "ثروة الأمم" سنة 1776، بأنه: "علم دراسة الثروة" (حسين و أحمد، 2008، صفحة 4)، ويقصد بالثروة أي شيء له قيمة وقابل للمبادلة بنقود أو سلع.

➤ **تعريف جون ستيوارت ميل John Stuart Mill:** عرفه "جون ستيوارت" ميل في بحث له بعنوان "تعريف الاقتصاد وطريقة البحث المستخدمة فيه" سنة 1836، بأنه: "العلم الذي يقتفي أثر ذلك النوع من القوانين الذي ينشأ من عمل الإنسان في سبيل إنتاج الثروة" (الشريعي، 2008، صفحة 9).

➤ **تعريف ألفريد مارشال Alfred Marshall:** عرفه "ألفريد مارشال" في كتابه "مبادئ الاقتصاد" سنة 1890، بأنه: "العلم الذي يدرس الإنسان في أعمال حياته العادية، ومن ثم فهو يبحث في كيفية حصول الفرد على الدخل وفي كيفية استعمال هذا الدخل" (زيتون، 2005، صفحة 11).

➤ **تعريف ميلتون فريدمان Milton Friedman:** عرفه "ميلتون فريدمان" في كتابه "الرأسمالية والحرية" بأنه: "ذلك العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع من حل مشاكله الاقتصادية، ففهم طبيعة هذه الأخيرة وطرق حلها هو موضوع الدراسة الاقتصادية في معناها الواسع" (رايس، 2021/2020، صفحة 5).

➤ **تعريف آرثر سوسيل بيجو Arthur Cecil Pigou:** عرفه "بيجو" في كتابه "اقتصاديات الرفاهة" سنة 1920، بأنه: "العلم الذي يدرس الرفاهة الاقتصادية" (الوادي و آخرون، 2007، صفحة 21).

➤ **تعريف ريمون بار Raymond Barre:** عرفه "ريمون بار" في كتابه "الاقتصاد السياسي" بأنه: "علم تسيير (إدارة) الموارد النادرة في المجتمع البشري، يدرس أشكال التصرفات البشرية والسلوكات الاجتماعية في تهيئة العالم الخارجي والنشاطات التي تقترح تقليص الضغط الموجود بين الرغبات اللامحدودة والموارد المحدودة للأعوان الاقتصاديين" (رايس، 2021/2020، صفحة 5).

➤ **تعريف بول سامويلسون Paul Samuelson**: عرفه بول "سامويلسون" في كتابه "الاقتصاد" بأنه: "دراسة كيف يمكن للمجتمعات أن تستخدم مواردها النادرة لإنتاج سلع قيمة وتوزيعها بين مختلف الناس" (سامولسون و نوردهاوس، الاقتصاد، 2001، صفحة 30).

➤ **تعريف محمد ديور**: عرفه "محمد ديور" في كتابه "الاقتصاد السياسي" بأنه: "علم القوانين التي تسيّر العلاقات الاقتصادية، أي العلاقات الاجتماعية الموجودة بين أفراد المجتمع بواسطة النعم المادية والخدمات، فهي علاقات مرتبطة بإنتاج وتوزيع هذه النعم الضرورية للحياة المادية والثقافية لأفراد المجتمع" (رايس، 2021/2020، صفحة 6).

➤ **تعريف محمد باقر الصدر**: يعرفه "محمد باقر الصدر" بأنه: "العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها، وربط تلك الأحداث والظواهر بالأسباب والعوامل العامة التي تتحكم فيها" (لعمارة، 2008/2007).

وتأسيساً على مختلف التعاريف السابقة وغيرها، يتضح لنا أن المدخل المعرفي لعلم الاقتصاد يرتكز على المحاور التالية (توبي، 2019/2018، الصفحات 2-3):

1.1 علم الاقتصاد علم للثروة:

فوفقاً لهذا المحور فالثروة هي الغاية من كل نشاط اقتصادي، وعليه فأى مجهود يقوم به الإنسان لا يهدف إلى تحقيق الثروة لا يعتبر اقتصادياً، فموضوع الاقتصاد بحسب هذه التعاريف هو البحث عن الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق الثروة، وفي هذا الاتجاه نجد تعريف آدم سميث، "ويعاب على هذه التعاريف بأنها تضيق من نطاق علم الاقتصاد، حيث أهمل جانب الخدمات ومالها من دور اقتصادي، فهو يهتم بالجانب المادي فقط والذي جعل علم الاقتصاد علم للأشياء وليس علماً للأشخاص".

2.1 علم الاقتصاد علم الرفاهية:

فوفقاً لهذا الاتجاه فعلم الاقتصاد يهتم بكيفية تحقيق الرفاهية وفي هذا الاتجاه نجد تعريف "بيجو"، وهي ذلك الجزء من الرفاهية العامة الذي يمكن إيجاد علاقة مباشرة أو غير مباشرة بينه وبين مقياس النقود، وعليه فعلم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة سلوكيات الأشخاص وبيّن كيفية توجيهها للتحكم في الموارد من أجل تحقيق رفاهيتهم بشكل عقلاني.

3.1 علم الاقتصاد علم الندرة النسبية أو علم الاختيارات الفعالة:

أي أن علم الاقتصاد يتدخل فقط حيثما كانت الموارد نادرة بالنسبة للحاجات، وبالنسبة لبعض الموارد كالشمس والهواء فلا يهتم بها، وعليه يعرفه "روبنز" بأنه: "العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين أهداف وحاجات متنوعة وبين وسائل نادرة ذات استعمالات مختلفة"، وفي هذا الاتجاه نجد تعريف "ريمون بار"، فوفقاً له علم الاقتصاد يهتم بتحليل الاختيارات وترتيبها وفقاً لمبدأ الأولوية في كيفية إشباعها، ويعيب هذا التعريف بكونه يفرض على الإنسان أن يتصرف دائماً وفقاً لمنطق اقتصادي.

4.1. علم الاقتصاد علم المبادلة:

ولقد برز هذا الاتجاه في نهاية القرن 19 م من طرف المفكر الفرنسي "بيرو" والذي يرى بأن علم الاقتصاد: "يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية والتي تقوم على المبادلة أي تنازل شخص لما يملكه لآخر مقابل الحصول على ما يريد، وتدخّل النقود كوسيط للتبادل"، وهذا ما أكده "مارشال" من خلال تعريفه لعلم الاقتصاد، ويعيب هذه التعاريف بكونها لا تنطبق على النظم الاقتصادية التي تكون فيها المبادلات حرة.

5.1. علم الاقتصاد علم طرق الإنتاج:

فوفقا لهذا الاتجاه يتحدد موضوع علم الاقتصاد بدراسة الروابط الاجتماعية المتعلقة بالإنتاج والتوزيع للثروة وعوائد عوامل الإنتاج، نظرا لكون الظواهر الاقتصادية ظواهر اجتماعية حيث يعرف وفقه علم الاقتصاد بأنه: "علم القوانين التي تحكم العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات، وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع، أي اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، معيشتهم المادية والثقافية".

2. نشأة وتطور علم الاقتصاد:

يرجع مصدر كلمة "اقتصاد" للفيلسوف الإغريقي أرسطو"، ومعناها علم تدبير شؤون المنزل، وهي مشتقة من كلمتين يونانيتين هما *OIKOS* ومعناها بيت، و *NOMOS* ومعناها تدبير، وبذلك يقصد بالكلمة *OIKOS NOMOS* إجمالا تدبير أمور المنزل، فهي تعبر عن مجمل القواعد والطرق التي يعتمد عليها رب الأسرة في إدارة الذمة المالية لمنزله، لكي يصل إلى أمثل استخدام لدخله في تحقيق أقصى الحاجات لأسرته. وقد استخدم اصطلاح الاقتصاد السياسي في أوائل القرن السابع عشر على يد الفرنسي أنطوان دي مونكريتيان *A.de Monchrestien* سنة 1615 في كتابه "شرح الاقتصاد السياسي"، وتدل صفة "سياسي" على أن المؤلف كان معنيا بمبادئ اقتصاد الدولة إذ كان "مونكريتيان" مهتما أساسا بمالية الدولة (النجار، 1999، الصفحات 15-16).

ويمكننا حصر مراحل تطور علم الاقتصاد فيما يلي (توبي، 2019/2018، الصفحات 4-5):

1.2. المرحلة الأولى مدرسة التجاريين أو الميركانتاليين (1500-1776):

فلقد كان التفكير السائد في هذه المدرسة هو التركيز على التجارة كسبيل للحصول على الثروة من الدرجة الأولى، كما اهتمت هذه المدرسة بقطاع الصناعة وأهملت الزراعة، حيث كانت رؤيتها أن مركز الدولة يكمن في مقدار ما تملكه من معادن نفيسة من التجارة، ولم تهتم برفاهية الفرد، فهي تهتم بمصالح الدولة القومية، كما تؤمن بفكرة تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي.

2.2. المرحلة الثانية مدرسة الطبيعيين أو الفيزوقراطيين (1756-1786):

لقد ظهرت هذه المدرسة بفرنسا، ويرى أصحابها بأن الثروة يمكن إنتاجها من النشاط الزراعي فقط أما الأنشطة الأخرى فيرون بعدم مساهمتها في تكوين الثروة، ويعتبرون الأرض المصدر الأساسي للإنتاج كما يؤمنون بعدم تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي.

3.2. المرحلة الثالثة مدرسة التقليديين أو الكلاسيكيين (1786-1871):

لقد وضع أسسها كل من "آدم سميث" و"ريكاردو"، وترى هذه المدرسة بكون النظام الطبيعي هو المسيطر على الظواهر الاقتصادية، والمنفعة الشخصية هي قائد الإنسان في تصرفاته، كما دافعوا عن فكرة الحرية الاقتصادية، واعتبروا قوة الدولة النابعة من قوة العمل وليس من قوة جمعها للمعادن النفيسة، كما يرى أصحاب هذه المدرسة بمبدأ الانسجام بين تحقيق المصلحة الفردية للأشخاص مع المصلحة الجماعية للأشخاص.

4.2. المرحلة الرابعة مدرسة المحدثين أو الكينزية (ما بعد سنة 1871-1917):

ومن أبرز علماء المدرسة النيوكلاسيكية أو المحدثة "مارشال" و"جون مينار كينز"، ولقد ساهمت هذه المدرسة في اختفاء مفهوم الاقتصاد السياسي تدريجيا نظرا لعزلهم للأفكار الاقتصادية عن السياسة، ولقد اهتمت هذه المدرسة بمشاكل التنمية وحل مشاكل البطالة ومعالجة الأوضاع الاقتصادية في اقتصاديات الدول الرأسمالية، كما برز تيار آخر مواز له وهو المدرسة الاشتراكية سنة 1917 م والتي اهتمت بفكرة التخطيط المركزي في مجال الاقتصاد.

5.2. المرحلة الخامسة الاتجاهات المعاصرة (ما بعد الثورة البلشفية):

ومن أهم رواد هذه المدرسة "فريدمان ميلتون"، ويطلق على هذه المدرسة اسم المدرسة النقدية نظرا لاهتمامها بمعالجة مشكلة التضخم والركود، من خلال التأكيد على الترابط بين معدلات عرض النقود ونمو الناتج.

3. مناهج علم الاقتصاد:

يقصد بمنهج علم الاقتصاد: "طرق البحث والتحليل التي يستخدمها من أجل اكتشاف وصياغة النظريات والمبادئ والتعميمات أو القوانين" (أبو العلا، 2007، صفحة 52).

وعليه، فالمنهج هو الطريقة التي يتبعها العقل في استخلاص المعارف، وعلى اعتبار أن علم الاقتصاد علم مستقل بذاته، فإن الدارسين له يبحثون دائما على الكشف عن قوانينه ونظرياته والعمل على التطوير المستمر لها، وفي سبيل سعيهم لذلك يتبعون المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي (شطيبي، 2018/2017، صفحة 10)، ويتم استخدام هذين المنهجين في دراسة الظواهر الاقتصادية ودراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بعضها البعض (حلمي، 2001، صفحة 65)، وفيما يلي شرح مختصر لكل منهما:

1.3. المنهج الاستنباطي:

يعتبر المنهج الاستنباطي (الاستنتاجي) من أقدم مناهج المعرفة، والاستنباط عملية عقلية يخلص بها من قضية تعد مقدمة مسلما بصحتها إلى قضية تعد نتيجة لازمة لها (شطيبي، 2018/2017، صفحة 10)، فبناء على هذا المنهج يضع الباحث الاقتصادي عدد من المقدمات المسلم بصحتها ثم يستخلص عن

طريق التفكير المنطقي النتائج التي تترتب عقلا على هذه المقدمات، ويعرف هذا المنهج بأسلوب بناء أو تركيب النماذج (حلمي، 2001، صفحة 65).

وعليه، فحسب هذا المنهج يعمل الباحث على وضع المبادئ والفروض العامة في سبيل الحصول على تعميم يمكن من خلاله تفسير الظاهرة الاقتصادية، أي أنه يتم من خلال هذه الطريقة استنتاج قضايا خاصة من قضايا عامة ومحاولة الوصول إلى المجهول من خلال المعلوم، والاعتماد على الأحكام الكلية للوصول إلى الأحكام الجزئية، بمعنى انتقال البحث من الكل إلى الجزء (الوادي و آخرون، 2007، صفحة 32).

2.3. المنهج الاستقرائي:

يقصد بالاستقراء العملية المنطقية التي يخلص بواسطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة (شطبي، 2018/2017، صفحة 11).

فوفق هذا المنهج يقوم الباحث بملاحظة الحقائق وترتيبها ومحاولة اكتشاف أي علاقة سببية بين المتغيرات التي يلاحظها، وبمعنى آخر فإن الباحث يحاول يقيم الدليل على قضية كلية بإثبات صدقها في كل جزئياتها (مندور و آخرون، 2001، صفحة 15).

4. فروع علم الاقتصاد:

تنقسم دراسة الاقتصاد إلى فرعين رئيسيين هما الاقتصاد الجزئي *micro economics* والاقتصاد الكلي *macro economics*، وفيما يلي شرح مختصر عنهما (مندور، مقدمة في الاقتصاد، 2004، صفحة 9):

1.4. الاقتصاد الجزئي:

يركز الاقتصاد الجزئي على دراسة السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية الفردية، في ظل افتراضات معينة مثل كيفية إنفاق المستهلك لدخله المحدود على سلع وخدمات معينة بحيث يحصل على أقصى إشباع ممكن، كيفية اتخاذ المؤسسة لقراراتها عند القيام بعملية الإنتاج بحيث تحصل على أقصى ربح ممكن. وعليه، فالإقتصاد الجزئي يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية الجزئية، أي يحاول دراسة الوقائع والأحداث من منظور جزئي.

2.4. الاقتصاد الكلي:

يهتم الاقتصاد الكلي بأداء الاقتصاد القومي ككل ومن ثم يتعامل مع متغيرات اقتصادية كلية، مثل الناتج القومي، مستوى التوظيف في المجتمع، ويحاول الاقتصاد الكلي الإجابة على أسئلة مثل: كيف يتحدد مستوى الدخل القومي أو الناتج القومي في المجتمع؟ وكيف يتغير على مر الزمن؟ كيف يتحدد مستوى التوظيف ومن ثم معدل البطالة في المجتمع؟ كيف يتحدد المستوى العام للأسعار؟. وعليه، فالإقتصاد الكلي يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية الكلية، أي يحاول دراسة الوقائع والأحداث من منظور كلي.

5. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

علم الاقتصاد هو أحد العلوم الاجتماعية لأنه يختص بدراسة نوع معين من العلاقات التي تنشأ بين أفراد المجتمع وهي العلاقات المادية، ومن طبيعة العلوم الاجتماعية أنها تتشابه وتتعتمد على بعضها البعض (الكسواني و الكسواني، 1990، صفحة 18)، فهناك ارتباط وثيق بين أوجه المعرفة المختلفة، وعليه فإن التطورات التي تحدث في أحد المعارف تؤثر في المعارف الأخرى، إذا فهناك علاقة وثيقة وتفاعل متبادل بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى، وكل علم من هذه العلوم يترك بصمة واضحة في ميدان الاقتصاد سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية (حسين و أحمد، 2008، صفحة 7)، وفيما يلي سيتم استعراض وبشكل موجز العلاقة التي تربط علم الاقتصاد مع العلوم الأخرى على النحو التالي:

1.5. علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

تظهر العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع فيما يسمى بعلاقات الإنتاج، أي أن الإنسان بمفرده لا يقوم بعملية الإنتاج ولكنه يقوم بها ضمن جماعة من الناس بحيث يتحدد دور كل فرد في عملية الإنتاج، وهذا يتوقف على ملكية وسائل الإنتاج ومن هنا يتدخل علم الاجتماع، حيث يبحث في هذه العلاقات ومدى ملائمتها للقوانين والنظم الاجتماعية المطبقة في مجتمع معين وفي زمن معين (رايس، 2021/2020، صفحة 2).

2.5. علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

يهتم علم النفس بدراسة سلوك وتصرفات الإنسان والدوافع التي تكمن وراء تلك التصرفات، لذلك يهتم الباحث الاقتصادي بمعرفة سلوك الفرد عند قيامه بنشاطاته المختلفة والمتجددة، وبعد التعرف عليها يقوم الباحث باستقطاب المستهلكين من خلال التأثير عليهم بالأساليب المختلفة كالإعلان والإعلان (طاقة و آخرون، 2008، صفحة 31).

3.5. علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

هناك علاقة بين الظواهر الاقتصادية والظواهر السياسية، فالإقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانع القرار، كما أن السياسة في حالات أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية، ويظهر هذا الترابط بين علم الاقتصاد والسياسة في الكتابات الأولى والتي كانت حول الاقتصاد السياسي، حيث لا يمكن الاهتمام ومعالجة الظواهر الاقتصادية دون مراعاة الجوانب السياسية (رايس، 2021/2020، صفحة 4).

4.5. علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:

يحدد القانون طبيعة العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض من جهة، وبين الأفراد والدولة من جهة أخرى، وعادة يعمل علم القانون على دراسة الجوانب ذات الأهمية في الحياة الاقتصادية والعمل على تحليلها ووضع القوانين الملزمة للأفراد والمعاملات الاقتصادية، فمثلا تنظيم الدولة للأسواق وفرض الرسوم والجمارك

والتدخل في تنظيم الأسواق المالية أو حتى تحديد سعر الفائدة، كل ذلك له أثر في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع (الوادي و آخرون، 2007، صفحة 31).

5.5. علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء:

يوجد العديد من الظواهر الاقتصادية تعتمد بشكل رئيسي على استخدام الجداول والبيانات الإحصائية، حيث يتم فيما بعد تحويل تلك الظواهر إلى قيم عددية يمكن التعامل معها من خلال التحليل والتصنيف والتمكن من الوصول إلى أدق النتائج، وكمثال يمكن ذكر الاقتصاد القياسي والذي يتم فيه الاعتماد تماما على الأساليب الإحصائية المختلفة (طاقة و آخرون، 2008، صفحة 31).

6.5. علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات:

لإثبات العديد من الظواهر الاقتصادية يلجأ الاقتصادي في كثير من الأحيان إلى اعتماد البرهان الرياضي من خلال الاعتماد على معادلات رياضية تربط المتغيرات الاقتصادية في علاقة رياضية صحيحة تسمح باتخاذ القرارات السليمة لحل المشكلات الاقتصادية المختلفة التي تواجه أي اقتصاد (الوادي و آخرون، 2007، صفحة 31).

7.5. علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

عن طريق الدراسات التاريخية لشعب ما يستطيع الباحث الاقتصادي أن يستنتج ويستنبط العوامل السياسية والقانونية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أثرت تأثيرا مباشرا في التطوير أو الركود الاقتصادي وأسبابها ونتائجها (الكسواني و الكسواني، 1990، صفحة 18).

8.5. علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا:

بما أن علم الجغرافيا يبحث في البيئة الطبيعية والبشرية والموارد الاقتصادية، حيث لمعرفة مركز تواجد الموارد أو توزيعها قصد استغلالها وجب علينا الاستعانة بعلم الجغرافيا لتحديدنا، وهذا للتقليل من التكاليف وجعل العمل أكثر احترافية، حيث يرتبط علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا ارتباطا وثيقا، ولا يمكن الاستغناء عنه في ممارسة النشاط الاقتصادي (رايس، 2021/2020، صفحة 3).

6. أهداف علم الاقتصاد:

من أهم وأبرز أهداف علم الاقتصاد هو حل المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها جميع المجتمعات على مختلف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية (طاقة و آخرون، 2008، صفحة 23)، فعلم الاقتصاد يدرس أنشطة الإنسان في سعيه لإشباع حاجاته الكثيرة، المتعددة والمتجددة، وتتمثل صور أنشطة الإنسان الاقتصادية في (الكسواني و الكسواني، 1990، صفحة 10):

- تخصيص الموارد الإنتاجية.
- الإنتاج والتوزيع.
- الاستهلاك والتداول والمبادلة.
- الادخار والاستثمار.

أما أهداف علم الاقتصاد فهي (الكسواني و الكسواني، 1990، صفحة 10):

- رفع كفاءة الأداء لتوفير الموارد الإنتاجية وتخصيصها لإشباع الحاجات الإنسانية إلى أقصى حد ممكن.
- عدالة التوزيع وامتصاص الفروق الاجتماعية لتوفير رفاه الإنسان الاجتماعي والاقتصادي.
- ترشيد الاستهلاك، أي التوفيق بين الحاجات والوسائل (الموارد الإنتاجية) النادرة نسبياً ذات الاستخدامات المتعددة.
- ادخار الفائض الذي يحققه الإنسان لاستغلاله في إعادة الإنتاج وتنمية موارده وإشباع احتياجاته الجديدة.
- التخطيط ورسم سياسات اقتصادية مستقبلية تهدف إلى التنمية الاقتصادية.

ثانياً: المشكلة الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية تواجه كافة المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وسواء كانت رأسمالية أم اشتراكية، وعلم الاقتصاد قائم بالأساس على وجود مشكلة اقتصادية، فهي وجدت مع وجود الإنسان، وما زالت قائمة إلى يومنا هذا، إلا أن درجة حدتها والقدرة على مواجهتها تختلف من مجتمع إلى آخر، ويعكس تاريخ الفكر الاقتصادي محاولات الإنسان لعلاج المشكلة الاقتصادية.

1. طبيعة المشكلة الاقتصادية:

تتمثل المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها، فهي محدودة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار، وبذلك تبقى المشكلة قائمة نظراً لمحدودية الموارد المتاحة (ملوخية، 2005، صفحة 8).

يقول "روينز": "الاقتصاد يدرس السلوك كعلاقة بين غايات غير محدودة ووسائل نادرة ذات استعمالات متعددة" (عمارة، 2008/2007، صفحة 1).

لقد جاء هذا التعريف مركزاً على الجوانب الأساسية للمشكلة الاقتصادية، أي أنه حدد الشروط الضرورية لكي يكون النشاط الإنساني قابلاً للتحليل الاقتصادي، وهي أربعة:

1. أن تكون الحاجات متعددة. 2. أن تكون الحاجات المتعددة متفاوتة في الأهمية.

3. أن تكون الوسائل محدودة. 4. أن تكون الوسائل المحدودة ذات استعمالات متنوعة.

وهذا يعني أن أساس الاقتصاد هو الندرة النسبية، وأن الظاهرة الاقتصادية أو المشكلة الاقتصادية لا تنشأ إلا إذا كانت الحاجات غير محدودة ومختلفة الأهمية، وكانت الوسائل محدودة وقابلة لاستعمالات متعددة، وبالتالي لا يمكن لأي من هذه الشروط السابقة بمفرده أن يجعل الفعل اقتصادياً في التحليل الاقتصادي للمشكلة الاقتصادية، وقد اعتبرت هذه الشروط نهائية في النظرية الاقتصادية.

وتدور المشكلة الاقتصادية حول ما هو مشاهد في واقع الحياة البشرية، فالإنسان منذ وجد على وجه الأرض يواجه مشكلة تتمثل في أن حاجاته متعددة ومتزايدة، في حين أن موارده نادرة ومحدودة، وهذه هي المشكلة الاقتصادية التي يحاول علم الاقتصاد أن يقوم بحلها كما يستخلص من تعريف "روينز".

ومن هنا يتضح أن المشكلة الاقتصادية تتحدد في الندرة للموارد الطبيعية مقارنة بالحاجات الإنسانية، فالموارد محدودة ولا يمكن التوسع فيها بالقدر الذي يشبع كل الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار، تبعا لتطور المستوى الحضاري للمجتمع (لعمارة، 2008/2007، صفحة 1).

2. خصائص المشكلة الاقتصادية:

تتطلب المشكلة الاقتصادية نوعا من الاختيار بين الاحتمالات المختلفة لاستخدام الموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة في إشباع بعض الحاجات الإنسانية والتضحية بالأخرى، ولذلك تتمثل أهم خصائص المشكلة الاقتصادية فيما يلي:

1.2. الندرة:

تعتبر الندرة أهم خاصية للم مشكلة الاقتصادية، فلولا ندرة الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع الرغبات الإنسانية المختلفة لما نشأت أي مشكلة على الإطلاق.

والندرة في لغة الاقتصاد هي معنى نسبي يعبر عن العلاقة بين الرغبات الإنسانية، وكمية الموارد اللازمة لإشباعها، فقد تكون الكميات الموجودة من مورد ما كبير نوعا ما، ولكنه يعتبر موردا نادرا إذا ما قيس بالرغبات الإنسانية التي ينبغي إشباعها، أي أنها نادرة بالنسبة للحاجة إليه.

وقضية الندرة تطرح قضية أخرى هي قضية الاختيار أو المفاضلة بين الاستعمالات البديلة للموارد المختلفة التي تمثل درجة في سلم الأولويات أي "سلم التفضيل الشخصي" بالنسبة للفرد، و"سلم الجماعي للتفضيل" بالنسبة للمجتمع (هاشم، 1970، الصفحات 27-28).

2.2. الاختيار:

والاختيار هو عملية تتطوي على "الرشد" ويتمثل في القيام بموازنة منفعية حرة بين "بدائل" ممكنة مختلفة لاختيار أفضل بديل ممكن، وهذه الموازنة تتمثل في عملية الحساب الاقتصادي للتضحية والعائد، ومن ثم فالمشكلة الاقتصادية في موزها مشكلة تنشأ عن الحاجة إلى الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد المختلفة، أي أن الفرد سيواجه دائما مشكلة الاختيار بين رغباته المتعددة وموارده المحددة، وسيحاول دائما أن يختار تلك الرغبات التي تحتل أعلى مكان في سلم تفضيله.

فالفرد (أو المجتمع) الذي تكون موارده محدودة ولا يمكن أن تكفي لإشباع كل رغباته، يجد نفسه مضطرا للتنازل عن بعض رغباته في سبيل إشباع البعض الآخر، الذي قد يكون أكثر إلحاحا.

وبغض النظر عن الهيكل الاقتصادي لأي مجتمع فإن هناك قرارات اقتصادية عليه مواجهتها، ويجب اتخاذها في وقت واحد، مما يفرض عملية الاختيار، ويعني هذا الاختيار يشتمل على عدّة جوانب أهمها: ماذا ننتج؟ أي ما هي السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في إنتاجها وبأي كميات؟، كيف ننتج؟ أي ما هي الطريق الإنتاجية المثلى للحصول على سلعة أو خدمة معينة؟، لمن ننتج؟ أي كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على المشتركين في العملية الإنتاجية وعلى بقية أفراد المجتمع؟ (لعمارة، 2008/2007، صفحة 2).

3.2. التضحية:

إن من صفات وخصائص الموارد الاقتصادية أنها ذات استعمالات بديلة مختلفة، فلكل مورد من الموارد منافع عدة وعليه إذا واجهنا أي مورد اقتصادي نادر لاستعمال معين فلا بد من التضحية في سبيل ذلك بكل الاستعمالات الأخرى البديلة لهذا المورد، أي أن تخصيص الموارد النادرة لإشباع حاجة معينة إنما يتضمن في حد ذاته التضحية بإشباع حاجة أخرى (ملوخية، 2005، صفحة 9).

3. عناصر المشكلة الاقتصادية:

بعد أن تعرضنا لطبيعة المشكلة الاقتصادية وتحديد مفهومها، يمكن أن نجمل عناصر المشكلة الاقتصادية في عنصرين أساسيين، هما الحاجات الإنسانية والموارد الاقتصادية:

1.3. الحاجات الإنسانية:

أ- **المفهوم الاقتصادي للحاجات:** الحاجة بالمعنى الاقتصادي هي: "كل رغبة تجد ما يشبعها في مورد (أو مال) من الموارد الاقتصادية، هذه الرغبة تتجلى في شعور بالألم يلح على الفرد مما يدفعه إلى القيام بما يساعد على القضاء على هذا الشعور ومن ثم إشباع الحاجة" (حشيش و ناشد، 2001، صفحة 44).
وإذا كانت الحاجة أساسا هي حالة نفسية ناتجة عن الإحساس بالألم، فإن مجرد الإحساس بهذا الحرمان أيا كان مصدره لا يكفي لإثارة اهتمام الاقتصاديين بهذه الحالة، بل لابد من توافر عناصر أخرى، وهي (حشيش و ناشد، 2001، صفحة 45):

- معرفة وسيلة للتخفيف من حدة هذا الألم أو القضاء عليه.
 - أن تكون هناك رغبة لدى الإنسان في أن يستخدم هذه الوسيلة للتخفيف من الإحساس بالألم أو القضاء عليه.
 - أن تكون وسيلة إشباع هذه الحاجة ذات طابع اقتصادي.
- ولما كانت الحاجة في حد ذاتها حقيقة نفسية فإن الاقتصاديين لا يهتمون بالحاجات في ذاتها، بل يهتمون بنتائجها الاقتصادية، وعلى ذلك (عمارة، 2008/2007، صفحة 3):

- الحاجة الاقتصادية حقيقة محايدة، أي أنه لا يشترط أن تكون متفقة مع القانون أو الأخلاق أو الدين.
 - لا تكتسب الحاجة الاقتصادية أهمية إلا إذا اقترنت بالرغبة في دفع الثمن وفي القدرة عليه.
 - تقسيم الحاجات الاقتصادية وفق معايير عديدة إلى: حاجات ضرورية وأخرى كمالية، حاجات فردية وأخرى جماعية، حاجات حالية وأخرى مستقبلية، حاجات دورية وأخرى عارضة.
- ب- **خصائص الحاجات:** تتميز الحاجات بخصائص متعددة، يترتب عليها نتائج اقتصادية مختلفة، ومن هذه الخصائص نذكر ما يلي (عمارة، 2008/2007، صفحة 3):

➤ **قابلية الحاجة للإشباع:** القاعدة العامة أن كل حاجة قابلة للإشباع، ومعنى أنها قابلة للإشباع هو أن قدرا محدودا من الموارد يكفي لإشباعها، وأنها تقل حدة كلما تلقت قدرا من الإشباع، وهذا يفترض قابلية الحاجة للانقسام، فقد يشبع قدرا من الحاجة ويضل قدر دون إشباع أو يؤجل إشباعه.

➤ **قابلية الحاجة للانقسام:** إن ميل حدة الحاجة إلى التناقص كلما تلقت قدرا من الإشباع يفترض قابلية الحاجة للانقسام، فقد يشبع قدر من الحاجة، ويضل قدر دون إشباع أو يؤجل إشباعه، فالحاجة قابلة لأن تشبع تدريجيا بالموارد اللازمة لذلك، وهذا يعني أن كل جزء من المورد الذي يشبع الحاجة يقابل جزء من تلك الحاجة، وعلى ذلك فإن قابلية الموارد للانقسام هي التي تسمح بتصور انقسام الحاجة، أما سبب انقسام الحاجة فيعود إلى طبيعة الإنسان، فالإنسان محدود القدرة حتى في دائرة الإشباع.

➤ **قابلية الحاجة للقياس:** يقيس الإنسان حاجته بأن ينسبها إلى أخرى، وهو يعني أن الإنسان قادر على أن يرتب الحاجة من حيث أهميتها ترتيبا تنازليا، ويتضح من ذلك أن الحاجة قابلة للقياس، وأن ذلك يكون بالموازنة بينها وبين أخرى، وأن الفرد هو الذي يقوم شخصيا بهذا القياس، ولكن يلاحظ أن الحاجة لا تخضع نتيجة لطبيعة الأشياء لمقياس موضوعي، لعدم تصور إمكان وحدة للمقياس حتى الآن.

➤ **قابلية الحاجة للإحلال:** يمكن أن تحل الحاجة محل أخرى، وتتوقف قابلية الإحلال هذه على مقدار التقارب بين الحاجتين، وكما يمكن لحاجة أن تكون بديلا لحاجة أخرى، فإنه يمكن لشيء أن يكون بديلا لشيء آخر في إشباع الحاجة نفسها، ويتوقف كمال البديل أو عدم كماله على تقدير المستهلك، أي على معيار شخصي، ولظاهرة الإحلال هذه أهميتها في نظرية الثمن، لأنها تحد من قدرة المحتكر على رفع الثمن إذ أن التمكن من الإحلال يعطي المشتري فرصة التحول من سلعة إلى أخرى، مما يجب أن يدخله المحتكر في اعتباره عند تحديد الثمن، لأن هذا التحول يؤثر في إيراده.

2.3. الموارد الاقتصادية:

أ- **مفهوم الموارد الاقتصادية:** المورد بالمفهوم الاقتصادي هو عبارة عن: "كل شيء نافع (سلعة أو خدمة) يحقق رغبة أو يقضي حاجة إنسانية" (حشيش و ناشد، 2001، صفحة 56).

وتنقسم الموارد بالمعنى العام إلى قسمين هما: الموارد الحرة والموارد الاقتصادية، ويرتكز معيار التفرقة بينهما لا إلى طبيعة المورد، بل إلى العلاقة بين الكمية الموجودة منه والحاجة إليه، فالموارد الحرة هي التي توجد بكميات وفيرة تكفي لإشباع حاجة كافة الأفراد منها.

وأما الموارد الاقتصادية فهي الأشياء النافعة المحدودة الكمية بالنسبة للحاجات، وهذه الموارد هي التي يهتم بها علم الاقتصاد، ويتحدد لها ثمن في السوق، وتتصف بالندرة النسبية، وبالتالي تمثل هذه الموارد مشكلة اقتصادية بالنسبة للإنسان، وأكثر الموارد هي موارد اقتصادية، والتي قد تكون أشياء مادية أو خدمات غير مادية (عمارة، 2008/2007، صفحة 4).

ب- **أنواع وتقسيمات الموارد الاقتصادية:** يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من الموارد الاقتصادية، ولكل نوع أهميته واستخداماته المفيدة في واقع الحياة الاقتصادية للمجتمع:

➤ **الموارد الاستهلاكية والموارد الإنتاجية:** الموارد الاستهلاكية هي السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان مباشرة، ودون أي تحول، وتسمى أيضا بالموارد المباشرة كونها تعطي الإنسان منفعة مباشرة، وأما الموارد الإنتاجية فهي الموارد التي لا تشبع حاجات الإنسان مباشرة، أي السلع والخدمات التي تدخل في

إنتاج سلع وخدمات أخرى، فتقدم منفعة غير مباشرة، فهي موارد غير مباشرة، وتسمى الموارد غير المباشرة بموارد الإنتاج أو موارد الاستثمار أو بالسلع الوسيطة، وهذه هي التي تعتبر من بين الموارد عاملا من عوامل الإنتاج (لعمارة، 2008/2007، صفحة 4).

➤ **الموارد المتنافسة والموارد المتكاملة:** الموارد المتنافسة يطلق عليها أحيانا الموارد البديلة هي تلك التي يمكن أن يحل بعضها محل الآخر لإشباع نفس الحاجة، وزيادة استهلاك أحد هذه الموارد يؤدي إلى نقص استهلاك الموارد الأخرى المتنافسة معها، وأما الموارد المتكاملة، فهي تلك الموارد التي يلزم استهلاكها معا لإشباع نفس الحاجة، وأن زيادة استهلاك إحداها يعني زيادة استهلاك الموارد المتكاملة معها (حشيش و ناشد، 2001، صفحة 60).

➤ **الموارد الضرورية والموارد الكمالية:** يقصد بالموارد الضرورية تلك التي تشبع الحاجات الأساسية، والملحة للإنسان، وأما الموارد الكمالية فهي التي تشبع حاجات أقل إلحاحا، وبالطبع فإن التفرقة بين ما هو ضروري وما هو كمالي هي مسألة نسبية، تتأثر بالزمان والمكان والشخص (لعمارة، 2008/2007، صفحة 4).

ت- **خصائص الموارد الاقتصادية:** يمكن أن نجمل خصائص الموارد الاقتصادية في أربعة خصائص أساسية، هي (لعمارة، 2008/2007، الصفحات 4-5):

➤ **خاصية الندرة:** تمثل الندرة النسبية الصفة التي تميز بين الموارد الحرة ذات الكميات غير المحدودة بالنسبة للحاجات والموارد الاقتصادية التي يعني بها علم الاقتصاد.

➤ **خاصية النفع:** يكفي لقيام المنفعة أن يكون المورد مرغوبا فيه، بصرف النظر عن كون المنفعة متفقة مع الأخلاق أو الصحة أو القانون أو مختلفة.

➤ **خاصية التكامل:** تتكامل الموارد الاقتصادية مع بعضها البعض إذ قلما يكون لمورد معين منفعة في ذاته مستقلة عن الموارد الأخرى، وقد يكون تكامل الموارد أفقيا كما قد يكون رأسيا.

➤ **خاصية الإحلال:** تنافس الموارد الاقتصادية مع بعضها البعض سواء تعلق الأمر بالموارد الاستهلاكية أو الموارد الإنتاجية، ويحل بعضها محل بعض الآخر في حدود معينة، فهي قابلة للإحلال عادة.

4. أبعاد المشكلة الاقتصادية:

يمكن القول بصفة عامة أن للمشكلة الاقتصادية أربعة أبعاد أو أركان رئيسية، والتي تمثل الأبعاد الأساسية لعلم الاقتصاد، وتتمثل في الإجابة على الأسئلة التالية:

1.4 السؤال الأول: ماذا ننتج؟:

أي ما هي السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في إنتاجها وبأي كميات؟ والسؤال متعلق بمشكلة الاختيار، وبمعنى آخر أنها مشكلة توزيع الموارد النادرة على الاستخدامات المختلفة، وتتطلب هذه المشكلة معرفة معايير تخصيص الموارد (النجفي، 2000، صفحة 22)، وعليه فلا بد من المفاضلة والاختيار بين

الاحتياجات اللانهائية، وهذا يتطلب ضرورة التعرف على ترتيب احتياجات أفراد المجتمع طبقا لدرجة أولويتها، وهذا ما يسمى بسلم التفضيل الجماعي (مبارك، 1998، صفحة 42).

2.4. السؤال الثاني: كيف ننتج؟:

أي ما هي الطريقة الإنتاجية المثلى للحصول على سلعة أو خدمة معينة؟ يعكس هذا السؤال أن هناك أكثر من طريقة لإنتاج سلعة أو خدمة ما، فعلى سبيل المثال هل ننتج محصول القطن بتكثيف رأس المال في استخدام الماكينات والآلات الزراعية أم إنتاج نفس كمية المحصول من خلال تكثيف الأيدي العاملة (النجفي، 2000، صفحة 23).

3.4. السؤال الثالث: لمن ننتج؟:

أي كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على أفراد المجتمع؟ بعد أن يتعرف المجتمع على رغباته نوعيا وكما ويقوم بإنتاج السلع والخدمات المختلفة اللازمة لإشباع هذه الرغبات يتعين عليه التوصل إلى طريقة يتم بها توزيع هذا الإنتاج على مختلف الأفراد الذين ساهموا في خلقه، ومن الجدير بالذكر أن عدالة التوزيع للإنتاج القومي لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، بل تعني أن يتناسب هذا النصيب مع حجم مساهمة الفرد في عملية الإنتاج القومي نفسها (مبارك، 1998، صفحة 43).

4.4. السؤال الرابع: ما هو ضمان الاستمرار؟:

نظرا لأن مطالب الإنسان تتعدد وتتعدد باستمرار في الوقت الذي نجد فيه أن الموارد نادرة يتم استغلالها بصفة مستمرة لمواجهة هذه الرغبات.. ولهذا يحتمل أن يجيء وقت وتصبح عاجزة على العطاء، ومن هنا لابد أن يكون هناك ضمان للاستمرار، هذا الضمان يتمثل في تنمية هذه الموارد، بمعنى صيانتها وحسن استغلالها فضلا عن محاولة تنميتها واكتشاف المزيد من مصادرها بكافة الطرق الممكنة (مبارك، 1998، صفحة 43).

5. أسباب تفاقم المشكلة الاقتصادية:

فيما يلي بعض الأسباب التي من شأنها أن تكون أحد أسباب تفاقم المشكلة الاقتصادية (رايس، 2021/2020، صفحة 4):

- التضخم الذي تمر به معظم اقتصاديات العالم.
- عجز وسائل التمويل عن ملاحقة متطلبات التنمية.
- عجز الجهاز الإنتاجي عن مسايرة متطلبات المجتمع من السلع والخدمات.
- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني.
- تزايد الاستهلاك "العام والخاص".
- انخفاض معدلات الادخار والاستثمار عن الحد اللازم للإسراع بالتنمية.
- التوسع في الإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية العامة.
- عجز النظام الضريبي عن تحقيق أهدافه.

- تزايد عبء الديون الخارجية.
- البطالة.

6. علاج المشكلة الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية موجودة في أي نظام اقتصادي لأن علم الاقتصاد قائم بالأساس على وجود مشكلة اقتصادية، ومن ثم فإن طريقة علاج المشكلة الاقتصادية تعتمد على النظام الاقتصادي القائم (حسين و أحمد، 2008، صفحة 18)، وبقاء أي نظام اقتصادي وتغييره يتوقف على قدرته على التعامل مع المشكلة الاقتصادية بكفاءة وفعالية، وبالتالي فإن النظام الاقتصادي فهو مجموعة من القرارات التي تتخذ في مواجهة الأسئلة: ماذا؟ كيف؟ ولمن؟ ومن يقوم باتخاذ هذه القرارات؟ وكيفية اتخاذها؟. (لعمارة، 2008/2007، صفحة 5).

وسوف نتناول كيف تعالج مختلف الأنظمة الاقتصادية المشكلة الاقتصادية في المحور الرابع من هذه المطبوعة، المخصص لدراسة الأنظمة الاقتصادية بعد التطرق لمبادئها، لتوضيح الطريقة التي يستخدم بها كل نظام موارده النادرة ذات الاستعمالات البديلة لإشباع الحاجات المتعددة المتنافسة لأفراد المجتمع.

ثالثاً: الأنشطة الاقتصادية

يعبر النشاط الاقتصادي على المجهود الذي يبذله الفرد لإشباع حاجاته أو للحصول على الأموال والسلع والخدمات، كم يعبر عن الأفعال والمبادلات التي يأخذها الفرد في الميدان الاقتصادي فيما يخص الإنتاج والاستهلاك والمبادلة والتوزيع (شطبي، 2018/2017، صفحة 59)، وفيما يلي نستعرض مختلف الأنشطة الاقتصادية:

1. نشاط الإنتاج:

يشكل الإنتاج محور كل نشاط اقتصادي، سواء في مجال الصناعة أو الزراعة أو الخدمات، وسواء كان إنتاجاً مادياً ملموساً أو إنتاجاً خديماً، وذلك من زوايا ثلاث: زاوية المستهلك، وزاوية المنتج، وزاوية المجتمع.

1.1. تعريف الإنتاج:

لا توجد المواد عادة في حالة تجعلها صالحة لإشباع حاجات الإنسان مباشرة، بل لابد من تدخل الجهد الإنساني لتحويلها إلى ما يصلح لإشباع الحاجات، وهذا ما يطلق عليه الإنتاج. ويعرف الإنتاج بأنه: "تلك العملية المركبة التي تستنفذ جهداً بشرياً، وتستهلك موارد وطاقة في إطار زمني معين، قصد خلق منافع اجتماعية، سواء كانت المنافع مادية أو معنوية" (لعمارة، 2008/2007، صفحة 1)، والإنتاج بهذا المعنى، هو إيجاد المنفعة أو زيادتها، بإحدى الطريقتين المادية أو المعنوية، فالطريق المادي من صورته تغيير شكل المادة، أو نقلها من مكان إلى آخر، أو تخزينها والاحتفاظ بها لفترة من الزمن وأما الطريق المعنوي فمن صورته الخدمات المختلفة.

فالإنتاج هو: "خلق منفعة أو إضافة منفعة لأي سلعة لتصبح قابلة للإشباع" (طاقة و آخرون، 2008، صفحة 135)، أي "محاولة إيجاد استعمالات جديدة للسلع لم تكن موجودة في السابق لتصبح الآن جاهزة للاستعمال في سبيل إشباع رغبات وحاجات المستهلكين" (الوادي و آخرون، 2007، صفحة 37).

ويمكن أن نعد من أشكال المنافع الاقتصادية ما يلي:

أ- **المنفعة الشكلية:** وتتمثل هذه العملية في تحويل شكل المادة من شكل إلى آخر يمكن أن يستفيد المستهلك منها من خلال الحصول عليها بأي وسيلة ممكنة، كتحويل الصوف الخام إلى ملابس أو تحويل الأخشاب إلى أثاث.

ب- **المنفعة المكانية:** وتتمثل في نقل مختلف المنتجات من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها، أو نقل تلك السلع التي تكثر في مكان محدد إلى مكان آخر تشح فيه والطلب عليها متزايد، كنقل المنتجات الزراعية من المناطق الريفية إلى المدن والتجمعات السكنية الكبرى.

ت- **المنفعة الزمانية:** وتتمثل هذه العملية في الاحتفاظ بالمنتج إلى حين ظهور الحاجة إليه، فمثلا تخزين اللحوم أو بعض المنتجات الزراعية إلى المواسم اللاحقة يساعد المجتمع الاقتصادي على توفير ما يحتاجه أفراد المجتمع من مواد للحفاظ على حياة طبيعية.

ث- **المنفعة التبادلية:** وتتمثل هذه العملية بإمكانية تدخل الوسطاء لمحاولة إيصال فائض الإنتاج من مراكز الإنتاج إلى مراكز الحاجة إليها وهي الأسواق التي يتواجد فيها مختلف أنواع المستهلكين والذين يعملون على اختيار السلع التي قد يحتاجونها (الوادي و آخرون، 2007، الصفحات 37-38).

ج- **منفعة الخدمة:** وتستمد هذه المنفعة من الإنتاج اللامادي الذي يقوم بإشباع حاجة الأفراد في شكل خدمات، مثل خدمات المهندسين، المدرسين، الأطباء، المحامين، وعمال الخدمات العامة... الخ (طاقة و آخرون، 2008، صفحة 136).

2.1. عناصر الإنتاج:

لكي نصل إلى عملية الإنتاج لابد من توفير المقومات الأساسية للقيام بهذه العملية، فقد أطلق عليها اسم عناصر الإنتاج، ويقصد بها: "تلك العوامل التي تستعمل وتشارك في إنتاج السلع والخدمات" (الوادي و آخرون، 2007، صفحة 38)، وتتمثل في الأرض، والعمل ورأس المال، والتنظيم، ونظير مساهمتها في العمليات الإنتاجية تحصل على عوائد في صورة ريع وأجور وفوائد وأرباح، وفيما يلي لمحة عن عناصر العملية الإنتاجية:

أ- **الأرض (الطبيعة):** يقصد بالأرض أو الطبيعة: "كل الموارد الطبيعية التي لا دخل للإنسان في وجودها، والتي تعينه على تدبير وسائل إشباع حاجاته"، وتضم هذه الموارد (ملوخية، 2005، الصفحات 146-147):

➤ **سطح القشرة الأرضية:** أي التربة الأرضية التي يستغلها الإنسان في نشاط الزراعة وتنمية المراعي وفي أغراض البناء.

➤ ما في باطن الأرض: من بترول وفحم وغاز طبيعي ومعادن كالحديد والنحاس والرصاص.
➤ ما يقع على سطح الأرض: من جبال وهضاب وغابات ومحيطات وبحار ومساقط المياه، وما تحتويه هذه الموارد من ثروات معدنية ونباتية وحيوانية وسمكية.
ويرى بعض الاقتصاديين أن مفهوم الأرض يتسع ليشمل الظروف المناخية من درجات حرارة ورطوبة وأمطار ورياح، باعتبارها عوامل طبيعية تسهم في تحديد النشاط الإنساني وفي تباين الموارد الطبيعية.

ومن خصائص الموارد الطبيعية (الوادي و آخرون، 2007، الصفحات 39-40):

- الأرض هبة الطبيعة.

- ثبات الأرض من حيث الكمية.

- الأرض غير متجانسة.

- الأرض غير قابلة للنقل.

ب- العمل: يقصد بالعمل: "كل نشاط إنساني ذهني أو جسدي من أجل إنتاج السلع والخدمات، وكمية العمل لا يقصد به كمية المشقة التي يتحملها الشخص فحسب، ولكن يقصد بها أيضا ما ينتج عن هذه المشقة من منفعة".

ويتحدد حجم قوة العمل في أي مجتمع بعنصرين أساسيين، العنصر الأول حجم السكان في سن العمل، والعنصر الثاني هو الكفاءة الإنتاجية للعمال وما يتزودون به من مهارات وقدرات فنية والمناخ الإنتاجي المتاح في المجتمع، كما تتحكم مجموعة من العوامل في حجم قوة العمل مثل توزيع السكان حسب فئات العمر أو توزيعهم حسب النوع، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى بيئية كعادات المجتمع وتقاليد من حيث إقدام المرأة على العمل أو إجماعها عنه، ومن حيث نظرة المجتمع وتقييمه لأنواع المختلفة من العمل (حلمي، 2001، الصفحات 141-142).

والعمل عنصر غير متجانس نظرا لوجود أنواع مختلفة من العمالة الماهرة والعادية والغير ماهرة، ولتعدد وتفاوت الأعمال والمهن، مما يتعذر معه إحلال نوعية من العمال محل الأخرى (ملوخية، 2005، صفحة 146).

ت- رأس المال: يقصد برأس المال: "العنصر الذي أوجده الإنسان من تفاعله مع الطبيعة للمساعدة في العملية الإنتاجية وليس بهدف الاستهلاك المباشر" (الكسواني و الكسواني، 1990، صفحة 28)، فهو ناتج عن تضافر سابق لعناصر الإنتاج، والتي تشترك في عملية إنتاجية لاحقة، بهدف توفير سلع وخدمات لإشباع الحاجات البشرية، وبهذا يكون رأس المال هو: "أدوات الإنتاج التي لا تستخدم لأغراض الاستهلاك المباشر، وإنما للمساهمة في إنتاج سلع أخرى" (لعمارة، 2007/2008، صفحة 6).

ورأس المال هو: "مجموعة غير متجانسة من العناصر، التي تأخذ معناها الاقتصادي من قدرتها على تحقيق نتيجة معينة عند استخدامها في الإنتاج، وهي توفير تيار من السلع والخدمات في تواريخ محددة في المستقبل" (النجار، 1999، صفحة 264).

وهناك تقسيمات عديدة ومختلفة لرأس المال، كما يلي:

➤ **رأس المال الإنتاجي ورأس المال الاجتماعي:** رأس المال الإنتاجي يشمل كافة التجهيزات والآلات والمواد الخام والسلع نصف المصنعة التي تدخل في عملية إنتاج السلع والخدمات، إضافة إلى المنشآت والمباني اللازمة لكافة المشروعات التي تمارس عمليات الإنتاج بصورة مباشرة، أما رأس المال الاجتماعي فهو يشمل الطرق والجسور والموانئ والسدود والمدارس والمستشفيات... وكافة المنشآت الاجتماعية الأخرى، والتي تسهم في العملية الإنتاجية بشكل غير مباشر، ويطلق هذا النوع من رأس المال البنّي الارتكازية أو التحتية (طاقة و آخرون، 2008، صفحة 153).

➤ **رأس المال الثابت ورأس المال المتداول:** والرأس المال الثابت هو الذي يساهم في العملية الإنتاجية على شكل سلع إنتاج طويلة الأجل تستخدم أكثر من مرة في العملية الإنتاجية حتى تبلى، مثل المباني والآلات ووسائل النقل والأجهزة، أما رأس المال المتداول هو الذي يستخدم في العملية الإنتاجية مرة واحدة، مثل المواد الأولية والوقود (الكسواني و الكسواني، 1990، صفحة 28).

➤ **رأس المال النقدي ورأس المال العيني:** إن رأس المال النقدي هو المبالغ النقدية اللازمة لتمويل وإتمام العملية الإنتاجية كتسديد أجور العمال أو شراء المواد الأولية، أما رأس المال العيني فهو السلع التي تستخدم في العملية الإنتاجية ولا تستهلك بسرعة كالمباني والآلات (المشهداني و العبيدي، 2013، صفحة 88).

ث- **التنظيم:** يقصد بالتنظيم: "عملية تجميع ومزج عوامل الإنتاج المختلفة (الأرض، العمل، رأس المال) لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد بهدف تحقيق الربح مع تحمل قدر معين من المخاطر" (حوجو، 2016/2015، صفحة 18)، ويمتاز التنظيم عن غيره من عناصر الإنتاج الأخرى بكونه عاملاً مكملًا لتلك العناصر وليس بديلاً عنها، على عكس عناصر الإنتاج الأخرى التي يمكن أن يحل أي منها محل الأخرى (المشهداني و العبيدي، 2013، صفحة 88).

ويسمى الشخص الذي يقوم بعملية التنظيم "المنظم"، ويعرف المُنظَّم على أنه: "الشخص أو مجموعة من الأشخاص يقوم بالتأليف بين عناصر الإنتاج، في شكل علاقة منظمة عبارة عن عملية إنتاجية ويتحمل في الأخير المخاطرة" (أبو العلا، 2007، صفحة 116)، حيث يتحمل المنظم نفقات مؤكدة في سبيل الحصول على إيرادات غير مؤكدة، ففي حالة نجاح توقعاته يحقق ربحاً، وفي حالة خطأه يتحمل الخسارة، وعلى ذلك يعتبر عنصر المخاطرة وعدم وجود عائد ثابت أهم ما يميز المنظم عن العامل الذي يحصل دائماً على أجر محدد ومضمون، فالمنظم يتحمل خاطر العملية الإنتاجية سواء عند إنشاء المشروع أو عند إدارته

له، ويتوقف العائد الذي يحصل عليه على نتيجة العملية الإنتاجية (حلمي، 2001، الصفحات 168-169).

3.1. أهداف الإنتاج:

الإنتاج دائماً له أهداف توجهه، فإما أن يكون الإنتاج من أجل توفير أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وبالتالي تعظيم الربح، كما هو الحال في الأنظمة الوضعية، وإما أن يكون الهدف من الإنتاج إدراك غاية يحددها نظام القيم الذي يأخذ به المجتمع، كما هو حال النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يضع الإنتاج في مرتبة الوسيلة، ويكرسه لغاية أسمى من مجرد تعظيم الربح، وعليه تتمثل أهداف الإنتاج في (لعمارة، 2008/2007، الصفحات 2-5):

أ- **الأهداف الاقتصادية للإنتاج:** يهدف الإنتاج بجميع صورته وأشكاله إلى توفير السلع والخدمات التي يحتاجها المستهلك من أجل إشباع حاجاته، وذلك بعد تهيئتها لأن تكون صالحة لتحقيق هذا الهدف، ويتحقق هدف الإنتاج في إشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة كما في حالة الاقتصاد الطبيعي أو بطريقة غير مباشرة كما في حالة الإنتاج السلعي، وتكمن في عمليات الإنتاج السلعي أهمية مزدوجة يمكن حصرها فيما يلي:

➤ **الإنتاج يشبع الحاجات:** من الملاحظ أن الموارد التي تقدمها الطبيعة قد لا تصلح لإشباع الحاجات إلا إذا أدخل الإنسان عليها بعض التغييرات، أي إلا إذا لجأ إلى الإنتاج، فالإنتاج هو الذي يخلق المنافع اللازمة لإشباع الحاجات، ولما كان الإنتاج يهدف إلى إشباع الحاجات فإنه يتجدد بما يهدف إليه، ولما كانت الحاجات متعددة، والموارد محدودة، فعلى كل نظام اقتصادي أن يتخير في حدود إمكانيته المادية الحاجات التي يتجه الإنتاج إلى إشباعها، ففي النظام الاقتصادي الاشتراكي يتجه الإنتاج إلى إشباع الحاجات التي ترى السلطة العامة أنها أولى بالإشباع، دون أن يتجه إلى إشباع غيرها من الحاجات ولو كانت مدعمة بالقدرة المالية.

أما في النظام الاقتصادي الرأسمالي فإن الإنتاج يتجه إلى إشباع الحاجات التي تقترن بالقدرة على دفع الثمن والتي تحقق أكبر ربح ممكن، وبذلك يتجه الإنتاج في النظام الاقتصادي الرأسمالي لا إلى إشباع الحاجات الأكثر إلحاحاً أو الأهم للإنسانية أو الأكبر عدداً، بل إلى إشباع الحاجات التي تقترن بالقدرة المالية، ومن هنا يحدث أن يتجه الإنتاج إلى إشباع حاجات ترفيهية، بينما تترك الحاجات الضرورية دون ما إشباع، لأنها تعوزها القدرة المالية، كما يحدث أيضاً أن تترك قدر من الموارد دون أن يستغل، لعدم وجود الطلب الذي يحرك استغلاله.

➤ **الإنتاج يخلق دخلاً:** يقسم الناتج من البضائع والسلع على المشاركين في العملية الإنتاجية، ويتم هذا التقسيم في النظام الاقتصادي الرأسمالي عن طريق السوق، حيث ينقرر نصيب كل عنصر من العناصر المشاركة في العملية الإنتاجية وفق النسب التي تحددها قوانين العرض والطلب لهذه العناصر، وعلى هذا

الأساس يتم تقسيم الثروة المنتجة أو القيمة النقدية لهذه الثروة إلى أربعة حصص، حيث يعطى للعمال أجر، ولأصحاب رؤوس الأموال فائدة ولأصحاب الأراضي ربح، ويعطى للمنظم ربح.

ب- أهداف الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي: ويمكن توضيح موقف الإسلام من أهداف الإنتاج فيما يلي:

➤ تحقيق العبودية لله سبحانه وتعالى، وذلك بإنتاج كل ما يكفل القوة والمنفعة اللازمة لإقامة الدين والمحافظة على العقيدة ونشر الدعوى إلى الله، وفي هذه الحالة يعد الإنتاج وسيلة لتحقيق هذه الغاية من وجود الإنسان وهي عبادة الله تعالى وتوحيده.

➤ تحقيق الأهداف الفرعية المشروعة للمنتجين، بحيث يحتاج كل منتج إلى:

• إشباع قدر معين من البواعث الفردية التي كفلها الإسلام كالربح المعقول والمنافسة المشروعة وحرية التملك.

• توفير المال الكافي لتمويل الالتزامات الفردية والحقوق العائلية، والادخار لمواجهة الطوارئ.

• تمويل الالتزامات المتعلقة بحقوق الآخرين، كإيتاء الزكاة والإنفاق في أوجه الخير، وأداء حقوق الجار والإنفاق على الأقارب وغيرها.

• الادخار لتمويل نفقات الاستثمارات القائمة أو القيام باستثمارات جديدة.

➤ تحقيق الاكتفاء الذاتي لأفراد المجتمع، ويتم ذلك حسب سلم الأولويات للمجتمع الإسلامي.

2. نشاط التبادل:

يعتبر نشاط التبادل أو المبادلة من بين النشاطات الاقتصادية المهمة للمجتمعات في توزيع منتجاتها وخدماتها، وعملية المبادلة هذه استخدمت مجموعة من الأدوات وهذه الأدوات هي حسيبة لتطور الإنسان عبر الأزمنة.

فبعد الانتهاء من إنتاج السلع والخدمات تتم عملية تبادل هذا الناتج بين الوحدات الاقتصادية المختلفة، أي أن الإنتاج يتم تبادله في أسواق السلع والخدمات، وإتمام عملية التبادل تتم غالباً بالنقود (الأفندي، 2012، صفحة 4).

1.2 تعريف التبادل:

التبادل هو: "عملية الحصول على أشياء مقابل أشياء أخرى، قد تكون سلع وخدمات مقابل سلع وخدمات أخرى أو مقابل نقود" (توبي، 2019/2018، صفحة 32).

وهو: "عملية مبادلة السلع والخدمات المنتجة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة سواء على مستوى الاقتصاد المحلي أو التبادل بين الدول (التجارة الخارجية)" (الأفندي، 2012، صفحة 20).

2.2 أدوات التبادل:

تستخدم في عمليات المبادلة بين الأفراد عدة أدوات، وأول صور التبادل هو المقايضة ثم بعد ذلك استخدمت النقود:

أ- أداة المقايضة:

➤ **تعريف المقايضة:** نشأت المقايضة كأداة للمبادلة كنتيجة للحاجة للتبادل بين الأفراد في المجتمعات البدائية، ويقصد بها: "عملية مبادلة السلع والخدمات بعضها ببعض دون استخدام النقود" (يونس و آخرون، 2000، صفحة 201)، حيث كان الفرد يقوم بإنتاج ما يحتاج إليه من سلع، ولكن مع وجود فائض في السلع لدى منتجيها، ورغبتهم في إشباع حاجاتهم المتعددة، نشأت الحاجة إلى مبادلة ما زاد على الاستهلاك الذاتي بالأشياء التي ينتجها الآخرون والتي تفيض بدورها عن حاجتهم الشخصية (قناوي، 2005، صفحة 9).

➤ **صعوبات المقايضة:** إن عملية المقايضة غير مجدية نظرا لتعرضها لمجموعة من الصعوبات، يمكننا عرض أبرزها فيما يلي (توبي، 2019/2018، صفحة 33):

- **صعوبة إيجاد وحدة قياس للتبادل:** فالمقايضة تقوم بها بدون وسيط يفصل بين عملية تبادل السلعتين لذلك ينقصها وحدة حساب عامة ومشتركة يقاس بها أسعار السلع والخدمات المتبادلة في السوق.
- **صعوبة توفر وسيلة عامة صالحة لاختزان القيم:** ففي استخدام المقايضة لا يمكن للأفراد اختزان القيمة الشرائية الممثلة في السلعة التي بحوزته، وبما أن معظم السلع لا يمكن اختزان قيمها بشكل ذلك عائقا أمام القائمين بالتبادل بهذه الوسيلة.
- **صعوبة حدوث التوافق الثنائي لرغبات المتبادلين:** ففي استخدام المقايضة يصعب على الأفراد تحقيق توافق رغباتهم نظرا لكون بعض السلع لا يمكن تجزئتها كالحیوانات، كما أنه هناك بعض السلع ذات حجم كبير لا يمكن مبادلتها مع سلع ذات حجم أقل.
- **صعوبة تجزئة بعض السلع:** فهناك بعض السلع لا يمكن تقسيمها نظرا لكونها ذات طبيعة خاصة، إذا تم تقسيمها تتعرض للتلف مما يعيق عملية المبادلة بالمقايضة.

ب- أداة النقود:

➤ **تعريف النقود:** تعتبر النقود من أهم أدوات عملية المبادلة والتي سهلت على الأفراد عمليات المبادلة، وهذه النقود تطورت بتطور الإنسان عبر الأزمنة المختلفة، وتعرف النقود على أنها: "أي شيء يحظى بالقبول العام في التداول، وله قوة شرائية عامة، يستخدم وسيطا في التبادل، ومقياسا للقيم" (توبي، 2019/2018، صفحة 34)، ويشترط في النقود لكي تقوم بوظيفتها على أكمل وجه أن تتسم بالصفات التالية (قناوي، 2005، الصفحات 16-18):

- **التمتع بالقبول العام:** أي أن يقبلها جميع أفراد المجتمع وتحوز ثقتهم وتتميز بصفة الإلزام في الحصول على السلع والخدمات، وتسوية أو قضاء الديون.
- **قابليتها للتجزئة:** أي إمكانية تقسيم الوحدة الكبيرة إلى وحدات صغيرة، لتسهيل عمليات البيع والشراء للسلع ذات القيمة المنخفضة.

- الثبات النسبي في قيمتها: أي يجب أن لا تتعرض لتقلبات في قوتها الشرائية في المدى القصير، كي لا تتزعزع ثقة الأفراد فيها، وتقوم بوظائفها.
- تماثل الوحدات النقدية: حيث أن وحدات النقود ذات الفئة الواحدة يشترط تماثلها تماما، وإلا أعطى لبعض وحدات النقود قيمة أكبر من الوحدات الأخرى.
- سهولة حملها: أي تكون صغيرة الحجم وخفيفة الوزن.
- وظائف النقود: إن النقود كأداة للتبادل تقوم بمجموعة من الوظائف المتنوعة في الاقتصاد الحديث، وهي مرتبطة ببعضها البعض، وتتوقف كفاءتها على مدى التوفيق الذي يتاح للنقود في أداء وظائفها الأساسية، وللنقود وظائف أساسية أي في حالة عدم وجودها لا يمكن تسميتها بالنقود، ووظائف ثانوية نظرا لكونها تساهم في إجراء معاملات اقتصادية آجلة دون عناء الإنسان (توبي، 2018/2019، صفحة 35):
- الوظائف الأساسية للنقود: وتتمثل فيما يلي:
 - النقود كوسيط للتبادل: وهي أهم وظيفة للنقود ولكي تتجح في أداء هذه الوظيفة يجب أن تكون مقبولة قبولا عاما من جميع المتعاملين بها أي يجب أن تحوز على قوة شرائية تمكن مالكيها من الحصول على ما يعادلها من سلع وخدمات في أي وقت تعرض في السوق.
 - النقود كمقياس للقيمة: أي إمكانية استعمالها كمقياس عام لقياس السلع والخدمات والثروات، فهي تشكل وحدة حساب للنفقات والإيرادات، فقيام النقود بقياس السلع والخدمات يعني إرجاع قيم جميع السلع والخدمات في الاقتصاد القومي إلى النقود، أي تقوم السلع بالنقود بدلا من أن تتسبب قيمة كل سلعة إلى مجموع قيم السلع الموجودة في السوق.
- الوظائف الثانوية للنقود: إن النقود تساهم في إجراء عمليات إضافية علاوة على وظائفها الأساسية، وهي:
 - النقود كأداة لخصن القيمة: ويقصد بذلك أن الفرد يمكنه ادخار النقود وتأجيل تبادلها في مقابل السلع والخدمات التي يرغب في الحصول عليها مستقبلا، ويتوقف نجاح هذه الوظيفة على اعتبارين، وهما:
 - الأول ثبات قيمة النقود وعدم فقدانها لقيمتها بمرور الزمن.
 - الثاني مدى توفر السلع والخدمات التي يرغب الفرد في الحصول عليها في الوقت الذي يحتاجها.
 - النقود كأداة للدفع الآجل: فنظرا لكبر حجم المعاملات الاقتصادية وعسر دفعها في الفور أوجدت النقود لتسهيل عمليات العقود الآجلة لتسويق المنتجات وتحديد أسعارها وتسليمها في وقت آجل، كما تساهم النقود في تسهيل عملية الاقتراض وتحديد ما سيدفعه المقترض مستقبلا مما يسهل عمليات التبادل المستقبلية على الأفراد.
- أنواع النقود: لقد استخدم الأفراد عدّة أشكال من النقود، وهذه الأنواع تطورت بتطور الإنسان وتطور معاملاته، ويمكننا إيجاز هذه الأنواع فيما يلي (الكسواني و الكسواني، 1990، الصفحات 205-207):

- النقود السلعية: كان نظام التبادل قائماً على المقايضة، ولذلك فكرة النقود بدأت باستخدام بعض السلع التي تتوفر لها شروط القبول العام في مجتمع معين مثل الأغنام في مجتمعات الرعي، والغلال في مجتمعات الزراعة، وبعد اكتشاف المعادن استخدم الحديد والنحاس والبرونز والقصدير كنقود ولكن في صورة أدوات معدنية.
- النقود المعدنية: في بادئ الأمر استعملت بعض المعادن كالنحاس والبرونز كنقود، ولكن وبسبب زيادة إنتاج هذه المعادن انخفضت قيمتها، ولم تعد مناسبة للاستخدام كنقود، مما جعل المعادن النفيسة تحل محلها، وقد أصبحت المعادن النفيسة القاعدة التي تنسب إليها أو تقاس بواسطتها قيم السلع والخدمات، ومن أمثلة المعادن النفيسة الذهب والفضة.
- النقود الورقية: وقد ظهرت على أيدي الصيارفة ورجال البنوك، وكانت في بادئ الأمر باسم "أوراق البنكنوت"، والبنك المركزي هو الوحيد الذي يحق له إصدار النقود الورقية، وتتميز النقود الورقية بأن لها قوة إبراء غير محدودة داخل حدود الدولة التي تصدرها، وقوة الإبراء تعرف بأنها: "تلك القوة التي تكتسبها النقود في قدرتها على الوفاء، وهي تكتسب الإبراء من القبول العام للأفراد أو بالقوة التي يضيفها القانون على النقود"، أي لا يستطيع أي شخص عدم قبولها داخل الدولة التي تصدرها.
- النقود المصرفية (نقود الودائع): وهي عبارة عن الودائع المصرفية والتي يتم التعامل بها عن طريق الشيكات، فعندما يودع شخص ما مبلغاً من النقود في حسابه الجاري لدى البنك فإنه يستطيع أن يدفع ما عليه من التزامات للآخرين عن طريق تحرير وإصدار شيكات مسحوبة على البنك الذي أودع لديه النقود، وما يميز نقود الودائع أنها لا تتمتع بقوة إبراء كاملة، أي قد يرفض البعض تسلم حقوقه المالية في صورة شيكات.

3.2. حيز التبادل:

- إن عملية الإنتاج لا يتم نجاحها إذا لم توفق بعمليات البيع والشراء في سوق معينة، وهذه السوق تتطلب وجود آليتي العرض والطلب لتحديد قيمة السلع والخدمات.
- أ- **تعريف السوق**: يعرف السوق بأنه: "هو مكان اتفاق البائعين والمشتريين من أجل إجراء عملية المبادلة خلال فترة محددة" (المشهداني و العبيدي، 2013، صفحة 29).
- والأسواق تشكل: "وسائط لنقل السلع والخدمات من المنتجين إلى المستهلكين، ووسائل لنقل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين" (الأفندي، 2012، صفحة 4).
- ب- **أنواع الأسواق**: تصنف الأسواق تبعاً لاتساعها أو ضيقها إلى الأصناف التالية (توبي، 2019/2018، صفحة 37):
- **الأسواق المحلية**: وهي تلك الأسواق التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات في مدينة ما أو قرية أو داخل دولة معينة دون الخروج من حدودها في عملية التبادل.

➤ **الأسواق الإقليمية:** وتتمثل في تلك الأسواق التي تتعامل فيها مجموعة من البلدان متجانسة من حيث تقاليدها وعاداتها الاستهلاكية.

➤ **الأسواق العالمية:** هي الأسواق التي يتعامل فيها المنتجون والمشترون لسلعة أو خدمة على مستوى عالمي.

ت- **وظائف السوق:** ويمكن تحديدها كالاتي (المشهداني و العبيدي، 2013، صفحة 109):

- يقوم السوق بتنظيم عملية الإنتاج.
- يقوم السوق بتحديد قيم السلع والخدمات.
- يقوم السوق بتوزيع السلع المنتجة.
- يقوم السوق بعملية التوقعات المستقبلية والتنبؤ التي تأتي من خلال حركات المبيعات.
- يقوم السوق بتحديد اتجاهات وأنماط الادخار والاستثمار المستقبلية في مناطق معينة، بمعنى أين ومتى تستثمر وأين تدخر.

3. نشاط التوزيع:

كلمة التوزيع يقصد بها أحيانا أكثر من معنى، فمثلا "توزيع السلع" تشير إلى عمليات نقل السلع من أماكن تواجدها إلى المستهلك لها، أما "توزيع الموارد" يقصد بها تقسيم الموارد المتاحة على النشاطات المختلفة في الاقتصاد القومي.

أما المقصود بدراسة التوزيع كنشاط من الأنشطة الاقتصادية، فهو دراسة المشكلة المتعلقة بتوزيع الدخل والثروة، أي كيف يتم توزيع الدخل القومي والثروة على قوى الإنتاج في المجتمع؟ أي كيف يتم توزيع ناتج أي عملية إنتاجية على العناصر التي أسهمت في إنتاجه؟ (هاشم، 1970، صفحة 362).

1.3. تعريف التوزيع:

يعرف التوزيع بأنه: "توزيع الدخل القومي والثروة على قوى الإنتاج في المجتمع" (هاشم، 1970، صفحة 349).

والدخل هو التعبير عن تيار المنافع الحقيقية خلال فترة زمنية، سواء كان مصدرها العمل أو أي عنصر إنتاجي آخر، أما الثروة فتعني مجموع السلع النافعة القابلة للتملك كالأرض والثروات وحتى النقود (أبو العلا، 2007، صفحة 641).

كما يعرف أيضا بأنه: "تقسيم وتوزيع الناتج الكلي بين أفراد المجتمع وقطاعاته" (شطبي، 2018/2017، صفحة 65).

وعرف التوزيع بأنه: "كيفية تحديد أثمان عناصر الإنتاج" (أبو العلا، 2007، صفحة 641)، أي تقسيم عوائد عناصر الإنتاج على العناصر المساهمة في العملية الإنتاجية.

فالتوزيع هو الطريقة التي يتم على أساسها تقسيم الثروة والدخل القوميين، بين أفراد المجتمع وفئاته وقطاعاته تبعاً لأيدولوجية النظام الاقتصادي السائد، وفي ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع (شطبي، 2018/2017، صفحة 65).

2.3. أنواع التوزيع:

يمكن أن نفرق بين نوعين من التوزيع، التوزيع الوظيفي والتوزيع الشخصي (النجار، 1999، الصفحات 375-376):

أ- **التوزيع الوظيفي:** يقصد به توزيع عوائد عوامل الإنتاج، فهنا يتم توزيع الدخل على عوامل الإنتاج الأربعة (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم)، حيث يتحصل أصحاب عوامل الإنتاج على دخول نقدية مختلفة مقابل ما يقومون به من وظائف اقتصادية في العملية الإنتاجية، ويتوقف التوزيع الوظيفي على الأثمان التي يتقاضاها أصحاب عوامل الإنتاج وذلك نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية.

ب- **التوزيع الشخصي:** فهو التوزيع الذي يعني بدراسة أنصبة الأفراد من الدخل القومي، وبيّن كيفية تحديد مستويات دخول الأفراد والعوامل التي تؤدي إلى تفاوت توزيع الدخل ومدى هذا التفاوت، فالتوزيع الشخصي إذاً هو الذي ينتج عنه تحديد دخل كل فرد من أفراد المجتمع، بغض النظر عن مساهمة كل فرد أو عدم مساهمته في العملية الإنتاجية.

3.3. التوزيع في ظل الأنظمة الاقتصادية (شطبي، 2018/2017، صفحة 68):

أ- **التوزيع في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي:** يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ومبدأ المنافسة، وعليه فإن التفاوت في توزيع الدخل مسألة طبيعية ومنطوق من متطلبات الرأسمالية، وقد توافقت مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي كما هو معروف مع الأفكار الاقتصادية للكلاسيك والنيوكلاسيك والكينزيين، واتفقت كل مدرسة مع الأخرى أن التفاوت في التوزيع شرط ضروري لتطور المجتمع، فاهتموا بدراسة القوانين التي تتحكم في توزيع الناتج على عوائد عوامل الإنتاج، وتبنى بذلك النظام الاقتصادي الرأسمالي التوزيع الوظيفي القائم على توزيع الدخل حسب مساهمة عوامل الإنتاج الأربعة (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) في العملية الإنتاجية.

ب- **التوزيع في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي:** على اعتبار أن النظام الاقتصادي الاشتراكي يقوم على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والمنفعة العامة، وعلى هذا الأساس تكون عملية توزيع الثروة والدخل لصالح المجتمع ككل، وتكون تبعاً لكمية العمل المبذول ونوعيته في العملية الإنتاجية، فالنظام الاشتراكي يقوم على البعد الجماعي للتوزيع.

ت- **التوزيع في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي:** يكون توزيع الدخل من منظور إسلامي إما وظيفياً أو شخصياً، فمن حيث طريقة التوزيع الوظيفي أقر الإسلام تفاوت الأفراد في الثروات والدخول، كنتيجة حتمية لخلق أفراد مختلفين في القدرات والمواهب والجهود، وكضرورة لتقدم المجتمع وتطوره، ولولا إقرار هذا التفاوت، لتوقف التطور ولجمدت الحياة.

ومن حيث طريقة التوزيع الشخصي، لقد عني التوزيع الشخصي في الفكر الإسلامي اهتماما بالغا من قبل المفكرين وانطلاقا من تعاليم الدين الحنيف التي تحث على ضرورة توفير حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع فإنه لا مناصه منه إذا عجزت الموارد المتاحة للمجتمع من تحقيق هذه الغاية وتعتبر الدولة مسؤولة عن هذا سواء تحملت عبء التمويل من مواردها المالية أو اشتركت مع أفراد المجتمع في ذلك، ومنه كفل الإسلام التوزيع الأمثل للثروة والدخل، بحيث يتحقق أقصى مدى من العدالة الاجتماعية والكفاءة الإنتاجية، ذلك أنه النظام الوحيد الذي يقيم التوازن والتكامل بين الروح والمادة وبين حق الفرد وحق الجماعة.

4.3. توزيع العوائد على عوامل الإنتاج:

إن توزيع العوائد على عوامل الإنتاج هو تقسيم الدخل القومي بين أفراد المجتمع أو فئاته، الذين ساهموا في الإنتاج القومي حسب مساهمة كل فرد أو فئة، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، ولقد أطلق الاقتصاديون على هذا النوع من التوزيع العديد من التسميات، فقد أطلق عليه الكلاسيكيون "نظرية التوزيع"، ثم شاعت في نهاية القرن التاسع عشر تسمية "نظرية أثمان عناصر الإنتاج" وقد يطلق عليه: "نظرية توزيع الدخل على عناصر الإنتاج" وقد يطلق عليه: "نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج" (شطيبي، 2018/2017، صفحة 68). وقد حدد الاقتصاديون أربعة أنواع من العوائد تقابل الأنواع الأربعة لعوامل الإنتاج، فالريع عائد الأرض، والأجر عائد العمل، والفائدة عائد رأس المال، والربح عائد التنظيم، وسنبين معنى كل واحد منهم فيما يلي:

أ- **عائد الأرض يسمى الريع:** يعرف الريع بأنه العائد الذي يحصل عليه أصحاب الأرض نظير تأجير الأرض لاستخدامها والاستفادة منها (هاشم، 1970، صفحة 402).

ب- **عائد العمل يسمى الأجر:** يعرف الأجر بأنه ثمن العمل، أي المقدار من النقود الذي يدفعه صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات يؤديها هذا الأخير، وهي بالنسبة للعامل تمثل الدخل الذي يحصل عليه في مقابل ما يبذله من مجهود في فترة معينة لحساب صاحب العمل (هاشم، 1970، صفحة 383).

وينبغي التمييز بين الأجر النقدي والأجر الحقيقي، فالأجر النقدي هو ما يحصل عليه العامل من نقود لقاء قيامه بالعمل في يوم معين، أو في فترة زمنية معينة، أما الأجر الحقيقي فهو عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يستطيع العامل أن يحصل عليها بواسطة أجره النقدي (طاقة و آخرون، 2008، صفحة 220).

ت- **عائد رأس المال يسمى الفائدة:** تعرف الفائدة بأنها المبلغ المستحق على مبلغ معين أقرض لفترة معينة (هي سنة عادة)، وسعر الفائدة هي النسبة المئوية لمقدار الفائدة منسوباً إلى المبلغ الأصلي كأساس (هاشم، 1970، صفحة 423).

ث- **عائد التنظيم يسمى الربح:** يعرف الربح بأنه العائد الصافي أو دخل المنظم الذي ينجح في جعل تكاليفه الكلية أقل من إيراده الكلية، وقد اعتبر بعض الاقتصاديين الربح مكافأة للمخاطر التي تحيط برأس المال

المستثمر (المشهداني و العبيدي، 2013، صفحة 123)، أي طبيعة الربح هي الفرق بين إيرادات ونفقات السلعة أو الخدمة، ولهذا يسمى بالدخل المتبقي (النجار، 1999، صفحة 391).

5.3. نشاط إعادة التوزيع:

يتمثل نشاط إعادة التوزيع في عملية جباية الدولة للضرائب والرسوم لتمول بها المشاريع العامة (توبي، 2019/2018، الصفحات 55-58):

أ- **الضرائب:** والضريبة هي اقتطاع مبلغ نقدي بشكل إجباري يدفعه الممول للدولة وبدون حصوله على مقابل خاص مباشرة لتحقيق نفع عام يتماشى مع أهداف الدولة ويساهم في تحقيقها، وتتسم الضريبة بالخصائص التالية:

➤ أنها اقتطاع نقدي.

➤ الضريبة تدفع دون مقابل خاص مباشر.

➤ الضريبة تفرض لتحقيق المنفعة العامة.

ب- **الرسوم:** والرسوم هو مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا للدولة، أو إحدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل، ويتسم الرسم بالخصائص التالية:

➤ أن يدفع نفدا للدولة.

➤ إجبارية دفع الرسم.

➤ صفة المقابل للرسم.

➤ طابع المنفعة الخاصة.

4. نشاط الاستهلاك:

كما هو معروف يحصل الفرد على دخل مقابل ما يمتلك من عناصر الإنتاج (ربح، أجر، فائدة، ربح) وهذا الدخل قد يقوم الفرد بإنفاقه كله، أو إنفاق جزء وادخار الجزء الآخر، ويعتبر الاستهلاك من أهم حلقات الدورة الاقتصادية، كما يعد الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وهو من العوامل المحركة للإنتاج.

1.4. تعريف الاستهلاك:

يستخدم اللفظ الاقتصادي "الاستهلاك" (*consumption*) في وصف عملية استخدام السلعة أو الخدمة لتحقيق منفعة، ذلك أن لفظ استهلاك ينطوي على معنى الإهلاك والتدمير، فالذي يستهلك شيئا يقضي عليه ويدمره، ولو تدميرا جزئيا (أمين، 2014، صفحة 114).

والتعريف الاقتصادي للاستهلاك هو: "تحقيق منفعة مباشرة من استخدام سلعة أو خدمة" (أمين،

2014، صفحة 109).

فالأصل أن يتم الاستهلاك بالحصول على المنفعة وتحقيق الإشباع، ولكن نظرا لاستحالة قياس المدى الحقيقي للحصول على المنافع فقد جرى العمل على تقدير الاستهلاك بالحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية ولو لم يتم الانتفاع بها مباشرة وإنما امتد ذلك خلال فترة من الزمن، وهكذا يشير الاستهلاك إلى

أحد أمرين: فهناك من ناهية الإنفاق الاستهلاكي، وهناك من ناحية أخرى السلع الاستهلاكية، ويقصد عادة بالاستهلاك الإنفاق الاستهلاكي.

أما الإنفاق الاستهلاكي فهو يمثل الجزء من الدخل الذي تنفقه وحدات الاستهلاك للحصول على السلع الاستهلاكية، ومن ثم فالاستهلاك يعرف على أنه: "الجزء المستقطع من الدخل والذي يتم إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك" (الوادي و آخرون، 2007، صفحة 225).
أما السلع الاستهلاكية فهي التي تستخدم لإشباع الحاجات مباشرة، وبذلك يعرف الاستهلاك على أنه: "الاستعمال المباشر للسلع والخدمات التي تشبع رغبات الإنسان وحاجاته" (ححو، 2016/2015، صفحة 20).

2.4. العوامل المؤثرة في الاستهلاك:

العوامل المؤثرة في الاستهلاك هي العوامل التي تؤثر في العلاقة القائمة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي ويعتبر "كينز" أول من صنف هذه العوامل وأسماها عوامل ذاتية (شخصية) وعوامل موضوعية، إلا أن عدم تبدل هذه العوامل بصنفيها في الأمد الآني والقصير يترك علاقة الارتباط المباشر قائمة بين مستوى الدخل ومستوى الإنفاق الاستهلاكي:

أ- **العوامل الذاتية (الشخصية):** وهي تنطلق من ميول وبواعث شخصية للمستهلك، وهذه العوامل تدفع الفرد للإقلال من الاستهلاك وهي كما يلي (الكسوني و الكسوني، 1990، صفحة 121):

➤ **دافع الحيلة:** حيث يكون الفرد احتياطي لمواجهة حوادث غير متوقعة.

➤ **دافع التبصر وبعد النظر:** مما يجعل الفرد يدخر للاحتراس ضد حوادث متوقعة (الشيخوخة، اعتزال الخدمة...).

➤ **دافع تحسين المستوى المالي:** مما يجعل الفرد يقلل الاستهلاك في الحاضر ليستثمر ويزيد دخله في المستقبل.

➤ **دافع التوريث:** وذلك بحماية الورثة بترك ثروة لهم.

➤ **دافع الشح وحب تجميع المال.**

ب- **العوامل الموضوعية:** وهي تنطلق من متغيرات (أسباب) اقتصادية متنوعة، وتخلق ضغطا لزيادة درجة ميل الفرد نحو الاستهلاك" أو لإنقاصها، ومن أبرز ما يندرج تحت هذه العوامل ما يلي (مخلوف و بن يحي، 2017، الصفحات 203-204):

➤ **الدخل:** وهو من أهم العوامل، حيث توجد علاقة طردية بين الاستهلاك والدخل، فكلما زاد الدخل يزيد معه الاستهلاك، ولكن نسبة الزيادة في الاستهلاك تكون أقل من نسبة الزيادة في الدخل بفرض أن المستهلك عقلاني.

ويعد العالم الاقتصادي "كينز" أول من أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل، كما أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه للزيادة مع كل زيادة في الدخل، بحيث

تكون زيادة الاستهلاك أقل من إجمالي الزيادة في الدخل طالما أن هناك جزء من الدخل يوجه للادخار
(الدخل = الاستهلاك + الادخار).

➤ **الأسعار:** إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي يقل الاستهلاك، والعكس في حالة انخفاض الأسعار.

➤ **التسهيلات الائتمانية:** مثل القروض الاستهلاكية وانتشار البيع بالتقسيط... ذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

➤ **الحالة الاقتصادية:** فعندما يمر الاقتصاد بمرحلة الانتعاش يزيد الإنتاج والتوظيف ومن ثم تزيد المداخيل ويرتفع الاستهلاك، ويحدث العكس في حالة الركود الاقتصادي (الانكماش).

3.4. أنواع الاستهلاك:

يتميز الاقتصاديون بين عدة أنواع من الاستهلاك من خلال عدة معايير منها: الغاية من الاستهلاك (استهلاك نهائي واستهلاك وسيط)، الطريقة التي يتم بها الاستهلاك (استهلاك فردي واستهلاك جماعي)، حسب القطاع المنتج (استهلاك خاص واستهلاك عام) (غيث، 2016، الصفحات 26-27):

أ- **الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط:** يقصد بالاستهلاك النهائي قيام العائلات والمؤسسات بالاستعمال المباشر والنهائي للسلع والخدمات، ويعتبر هذا النوع من الاستهلاك غير منتج، أما الاستهلاك الوسيط فيقصد به استعمال المؤسسات للمواد والسلع والخدمات في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهو استهلاك منتج.

ب- **الاستهلاك الفردي والاستهلاك الجماعي:** الاستهلاك الفردي هو استعمال سلعة أو خدمة من قبل فرد معين، أي يستهلك بصفة فردية، أما الاستهلاك الجماعي هو استعمال سلعة أو خدمة من قبل مجموعة من الأفراد، أي يتم استهلاكها بصورة جماعية.

ت- **الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام:** الاستهلاك الخاص هو استخدام أفراد القطاع العائلي للسلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال، ويطلق عليها في بعض الأحيان استهلاك الأفراد أو استهلاك القطاع العائلي، أما الاستهلاك العام هو استخدام أفراد المجتمع للخدمات التي يقدمها إليهم قطاع الخدمات الحكومية بدون مقابل أو بمقابل رمزي، ويطلق عليه أيضا اسم الاستهلاك الجماعي.

4.4. سلوك المستهلك:

أ- **تعريف المستهلك:** المستهلك قد يكون فردا أو عائلة أو وحدة تنظيمية، فالمقصود بالمستهلك وحدات الاستهلاك، أي تلك الوحدات التي تتخذ قرارات الاستهلاك، فالمستهلك هو من يقرر شراء أي من السلع المختلفة الموجودة في السوق، وذلك على أساس أنه على درجة معينة من "الرشد الاقتصادي"، أي أنه يتخذ قراراته بعد تفكير وروية بهدف الحصول على أكبر إشباع ممكن (النجار، 1999، صفحة 227)، ولفظ المستهلك يستخدم عادة للتمييز بين نوعين أساسيين من المستهلكين:

➤ **الأفراد (المستهلك النهائي):** يمثل هذا النوع من الوحدات الاستهلاكية: "الشخص الذي يقوم بشراء السلعة أو الخدمة، وذلك بهدف إشباع حاجة أو رغبة لديه أو لدى عائلته أو من يعول من أقاربه أو لتقديمها كهدية" (الشرمان و عبد السلام، 2001، الصفحات 53-54).

➤ **المؤسسات (المستهلك التنظيمي):** يمثل هذا النوع من الوحدات الاستهلاكية: "كل شخص يقوم بشراء السلع والخدمات بهدف استخدامها في إنتاج سلع وخدمات أخرى، أو من أجل استخدامها في أداء أنشطة أخرى" (أحمد و آخرون، 2009، صفحة 128)، وتشمل المؤسسات التجارية، والصناعية، والزراعية، والمؤسسات الحكومية والهيئات التي لا تهدف إلى الربح، حيث تحتاج هذه المؤسسات إلى السلع والخدمات التي تمكنها من أداء وظائفها وتحقيق أهدافها (الجريسي، 1428هـ، صفحة 43).

ب- **تعريف سلوك المستهلك:** يرى الكثير من الباحثين أن السلوك الاستهلاكي هو جزء من السلوك الإنساني ولا يمكن أن يفصل أو يعزل عنه، وهو يتأثر بالبيئة المحيطة (بن يعقوب، 2014، صفحة 86)، فالسلوك الإنساني يتحقق عن طريق اندماج وتفاعل الظروف الخارجية مع ما يعترى الإنسان من نشاط داخلي، مما ينتج عنه استجابة قد تكون لفظية أو حركية (الزيود و البطينة، 2013، صفحة 267).

ويقصد بسلوك المستهلك هو: "التصرف الذي يبرزه المستهلك في البحث أو شراء أو استخدام السلع والخدمات أو الأفكار أو الخبرات التي يتوقع أنها ستشبع رغباته أو حاجاته وحسب الإمكانيات الشرائية المتاحة" (بن يعقوب، 2014، صفحة 86)، فسلوك المستهلك إذا هو مجموعة الأنشطة والتصرفات التي يقوم بها المستهلكون أثناء بحثهم عن السلع والخدمات التي يحتاجون إليها بهدف إشباع حاجاتهم إليها ورغباتهم فيها، وأثناء تقييمهم لها والحصول عليها واستعمالها والتخلص منها، وما يصاحب ذلك من عمليات اتخاذ القرار (الجريسي، 1428هـ، صفحة 44).

وهناك مجموعة من العوامل المختلفة المؤثرة على سلوك المستهلك وداخل كل مجموعة من العوامل مؤثرات عديدة تساهم في قرار الشراء، وهذه العوامل هي: العوامل الثقافية، العوامل الاجتماعية، العوامل النفسية، العوامل الاقتصادية، والعوامل الشخصية (الشرمان و عبد السلام، 2001، الصفحات 59-60).

ت- **توازن المستهلك:** إن المستهلك يهدف من وراء توزيع دخله على السلع الحصول على أقصى منفعة ممكنة، ويفترض أن يسلك سلوكا رشيدا، أي أنه يحاول ضمن حدود الدخل المخصص للإنفاق (الاستهلاك) والأثمان السائدة أن يتخير مجموعة السلع والخدمات الاستهلاكية التي تحقق له أقصى إشباع ممكن، وعندما يحقق المستهلك ذلك فإنه يحقق توازن المستهلك (الكسوني و الكسوني، 1990، صفحة 129).

ومن هنا يمكن تعريف توازن المستهلك بأنه: "تحقيق أقصى إشباع ممكن ضمن حدود الدخل المتاح للتصرف والأسعار السائدة" (الوادي و آخرون، 2007، صفحة 234)، فالمستهلك يكون في حالة توازن عندما يستطيع شراء أقصى الكميات الممكنة من السلع والخدمات المختلفة التي تحقق له أقصى إشباع أو منفعة ممكنة، وفي ظل دخلة المحدود وثبات أسعار السلع المشتراة عند مستويات معينة وكذلك ثبات ذوقه (الأفندي، 2012، صفحة 190).

5. نشاط الادخار:

يعتبر الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو فائض الدخل عن الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية (الادخار = الدخل - الاستهلاك)، لذا يطلق بعضهم على الادخار لفظ الفائض (شطبي، 2018/2017، صفحة 75).

1.5. تعريف الادخار:

يقصد بالادخار هو: "ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك أو بمعنى آخر قد تم تأجيل استهلاكه إلى فترة زمنية أخرى" (الوادي و آخرون، 2007، صفحة 266).

وهناك من يعرف الادخار بأنه: "فائض الدخل الذي يتبقى بعد الإنفاق على الاستهلاك" (الكسواني و الكسواني، 1990، صفحة 127)، وهذا يعني أن الادخار عبارة عن الفرق بين الدخل والإنفاق على السلع الاستهلاكية.

وعرف كذلك على أنه: "ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يخصص للاكتناز" (الشريعي، 2008، صفحة 259)، وهذا يعني أن الادخار عبارة عن الفرق بين الدخل والإنفاق الجاري بفرض عدم وجود اكتناز.

2.5. أنواع الادخار:

يوجد العديد من أنواع الادخار، يمكن تحديدها حسب مجموعة من المعايير، فحسب طبيعة التكوين نجد الادخار الاختياري والادخار الإجباري، وحسب الحدود الجغرافية نجد الادخار المحلي والادخار الوطني، وحسب طبيعة المدخر نجد ادخار العائلات وادخار المؤسسات وادخار الدولة، وفيما يلي نستعرضها بإيجاز (شطبي، 2018/2017، الصفحات 77-78):

أ- الادخار الاختياري والادخار الإجباري: الادخار الاختياري هو ادخار فردي متروك لحرية الفرد ووعيه وقدرته ورغبته في الادخار، دون أن يكون هناك دافع خارجي يجبره عليه، أو يلزمه، أما الادخار الإجباري هو الادخار الذي تلجأ إليه الدولة لصالحها ولصالح الأفراد، ويتحقق باقتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية، فهذا النوع يعتبر مصدرا مهما لتمويل المشاريع الاستثمارية العامة.

ب- الادخار المحلي والادخار الوطني: الادخار المحلي هو مجموع مدخرات الدولة داخل حدودها الجغرافية، فهو يعبر عن مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات قطاع الأعمال، ومدخرات الدولة والمؤسسات والشركات التابعة لها، أما الادخار الوطني فهو الادخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة، بالإضافة إلى جزء يتكون من الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية.

ت- ادخار العائلات، وادخار المؤسسات، وادخار الدولة: يتمثل ادخار العائلات في الادخار الذي يقوم به الأفراد عند تحقق فائض من الدخل بعد إنفاقهم على الاستهلاك، ويوجه الفائض للادخار، بأن يوضع في صناديق التوفير أو الودائع الآجلة أو غيرها، أما ادخار المؤسسات فيتمثل في ادخار مؤسسات قطاع الأعمال الخاص والعام في كل ما تخصصه المؤسسات المنتجة والتجارية وذات الطابع الخدمي من أرباحها

لزيادة استثمارها، ويشير ادخار الدولة إلى اعتبار أن الحكومات تعمل على تنمية مواردها وتخفيض نفقاتها من أجل تمويل استثماراتها أي تكوين رأسمال حقيقي جديد، أو تودعه كاحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في الميزانية العامة للدولة في السنوات المقبلة.

3.5. العوامل المؤثرة في الادخار:

إن العوامل المؤثرة على الاستهلاك هي نفسها المؤثرة على الادخار، لأن أي عامل يزيد من الاستهلاك من شأنه أن يقلل من الادخار، والعوامل التي تقلل من الاستهلاك تزيد في الادخار (شطبي، 2018/2017، صفحة 78)، ويمكن تحديد العوامل المؤثرة في الادخار بنوعين من العوامل، إحداهما ذاتية والأخرى موضوعية:

أ- **العوامل الذاتية:** وترتبط بالمتغيرات النفسية التي تؤثر في سلوك الأفراد، كما ترتبط بالتوقعات المستقبلية للحياة الاقتصادية وما تتطلبه من ضمان اجتماعي أو الاتجاه نحو الادخار، وبصورة عامة فإن هذه العوامل تحدد سلوك الأفراد سواء الاستهلاكي أم الادخاري (النجفي، 2000، صفحة 244).

ب- **العوامل الموضوعية:** تتحدد هذه العوامل بكونها قابلة للقياس، وأنها ذات سمات اقتصادية (النجفي، 2000، صفحة 245)، ومن العوامل المؤثرة على الادخار نذكر ما يلي (توبي، 2019/2018، الصفحات 61-62):

➤ **الدخل:** إن الدخل له علاقة طردية بالادخار، فكلما زاد دخل الفرد زاد الادخار والعكس صحيح، وفي المقابل زيادة الادخار تؤدي إلى التقليل من استهلاك.

➤ **معدل الفائدة:** إن معدل الفائدة له علاقة طردية بالادخار، فكلما ارتفع معدل الفائدة أقبل الأفراد على ادخار أموالهم لدى المؤسسات المالية.

➤ **الضرائب:** إن الضرائب لها علاقة عكسية بالادخار، فكلما ارتفعت الضرائب أثرت سلباً على سلوك الأفراد الادخاري فهي اقتطاع من مداخيلهم، مما يخفض من ادخارهم للأموال.

➤ **معدل التضخم:** إن الادخار يرتبط ارتباطاً سلبياً بمعدل التضخم، فكلما ارتفع معدل التضخم تراجع الأفراد على إيداع أموالهم لدى البنوك، نظراً لكون ارتفاع نسبة التضخم تفسر القدرة الشرائية للنقود وبالتالي الودائع.

6. نشاط الاستثمار:

يمثل الاستثمار الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعتبر الأساس لأي تقدم اقتصادي، فالاستثمار له دور بارز في عملية التنمية الاقتصادية، باعتباره المتغير البارز والحاسم في تحديد معدل النمو الاقتصادي، فزيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة قدرة البلد على إنتاج مزيد من السلع والخدمات مما يترتب على ذلك زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع، وزيادة قدرة الاقتصاد على التطور بصورة مستمرة (الشمري و آخرون، 1999، صفحة 51).

1.6. تعريف الاستثمار:

يمكن تعريف الاستثمار بأنه: "التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات لإشباع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيتهم" (الشمري و آخرون، 1999، صفحة 51).

كما يعرف الاستثمار على أنه: "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في مرحلة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية تعوضه عن:

➤ القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.

➤ النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

➤ المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها" (رمضان، 1998، صفحة 13).

ويشمل الاستثمار بمعناه العام، كل من الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي، حيث أن:

➤ الاستثمار الحقيقي أو العيني، يعني: "الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة والذي يترتب عليه إنتاج إضافي وفرص عمل إضافية وزيادة المخزون من المواد الأولية المختلفة" (الشمري و آخرون، 1999، صفحة 26).

➤ أما الاستثمار المالي، فنعني به: "تداول الأدوات الائتمانية وفي مقدمتها الأسهم والسندات والذي لا يترتب على الاستثمار فيها إضافة جديدة عينية إلى إجمالي الاستثمار العيني بل إن شراء هذه الأدوات يمكن أن يسهم في تمويل الأنشطة الاستثمارية العينية المختلفة" (الشمري و آخرون، 1999، صفحة 26).

فالفرق بين الاستثمارين هو أن النوع الأول يتبعه عادة زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي للاقتصاد، في حين أن النوع الثاني لا يتبعه مثل هذه الزيادة في الإنتاج لأنه يمثل انتقال ملكية وسائل الإنتاج من طرف لآخر، مما قد لا يترتب عليه زيادة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

2.6. محددات الاستثمار:

إن توقعات المستثمرين حول الأرباح المستقبلية تعتبر الدافع الرئيسي لهم في تحديد أحجام الاستثمارات المختلفة، وفيما يلي نذكر أبرز المحددات الرئيسية للعملية الاستثمارية:

أ- **سعر الفائدة:** والمقصود بسعر الفائدة تكلفة رأس المال المستثمر، والعلاقة بين سعر الفائدة وحجم الأموال المستثمرة هي علاقة عكسية، فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاقتراض وبالتالي انخفاض الاستثمار نتيجة ارتفاع تكلفة الاقتراض، أما عند نقصان سعر الفائدة فذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم الاقتراض وبالتالي ارتفاع الاستثمار نتيجة انخفاض تكلفة الاقتراض (النجار، 1999، صفحة 268).

ب- **الكفاية الحدية لرأس المال:** وهي: "معدل العائد المنتظر من الاستثمار"، أو "سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة الغلات السنوية المتوقعة من الاستثمار مساوية لسعر عرض أصل الاستثمار (تكلفة

الشراء)"، ولذلك فإن تصرفات المستثمرين إنما تتوقف على أساس المقارنة بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة للأموال المقترضة، فعندما تكون الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة فإن المستثمر سوف يميل إلى الاستثمار وعندما تكون أقل من سعر الفائدة فإن المستثمر سوف يميل إلى الإحجام عن الاستثمار، في حين يبقى الخيار للمستثمر في حال تساويها مع سعر الفائدة (الكسوني و الكسوني، 1990، صفحة 149).

ت- **التقدم العلمي:** إن مقدرة المؤسسات المختلفة على مواكبة التطورات التقنية المختلفة يكفل لها الحفاظ على مستواها التنافسي في السوق والعمل على تقليل تكلفة الإنتاج للسلع التي تقدمها للمستهلكين، وبالتالي ارتفاع الأرباح التي يمكن أن يحصل عليها المستثمر، لهذا نلاحظ أن العديد من المؤسسات تعمل في الاستثمار على شراء المعدات والآلات الجديدة (الوادي و آخرون، 2007، صفحة 262).

ث- **التوقعات المستقبلية:** إن التوقعات المستقبلية ذات أهمية بالغة في تحديد العملية الاستثمارية، فالمستثمر الذي يرى في المستقبل ازدياد في الطلب على المنتجات يكون ذلك بمثابة حافز للاستمرار في العملية الاستثمارية والمحافظة على وضعه في السوق، بينما في حال ساد التشاؤم توقعاته المستقبلية فإنه بلا شك سوف لا يعمل على زيادة المنتجات المقدمة للمستهلكين خوفا من تحقيق خسائر إضافية (الوادي و آخرون، 2007، صفحة 263).

3.6 مجالات الاستثمار:

يقصد بمجال الاستثمار: "نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد، ومن الأمثلة عليها: مجال العقارات، مجال الصناعة، مجال الزراعة، مجال السياحة... الخ" (رمضان، 1998، صفحة 35)، أي عندما نتحدث عن مجال الاستثمار إذا كان الكلام عن قطاع اقتصادي معين.

وهناك معياران لتبويب مجالات الاستثمار، هما (رمضان، 1998، الصفحات 35-39):

أ- **المعيار الجغرافي:** يمكن تبويب الاستثمار بناء على هذا المعيار إلى:

➤ **استثمارات محلية:** وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة.

➤ **استثمارات خارجية:** وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

ب- **المعيار النوعي:** ويأخذ هذا المعيار نوع الأصل محل الاستثمار معيارا للتصنيف، وبناء على ذلك يمكن تصنيف الاستثمارات إلى:

➤ **الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية:** يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا متى وفر للمستثمر الحق في حياة أصل حقيقي كالعقار والسلع والذهب... الخ.

➤ **استثمارات مالية:** وهي عبارة عن شراء تكوين رأس مالي موجود وهذا يعني شراء حصة في رأسمال (سهم) أو حصة في قرض (سند أو شهادة إيداع أو أذن خزينة).

4.6. أدوات الاستثمار:

تعرف أداة الاستثمار بأنها: "الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره" (رمضان، 1998، صفحة 42)، وأدوات الاستثمار المتاحة في المجالات المختلفة عديدة، نذكر منها (رمضان، 1998، الصفحات 42-46):

أ- **أدوات الاستثمار الحقيقي:** من أهم هذه الأدوات نذكر ما يلي:

➤ **العقار:** ويتم الاستثمار فيها إما مباشرة وذلك بشراء عقار حقيقي وإما بطريقة غير مباشرة، وذلك عن طريق شراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات.

➤ **السلع:** هناك بعض السلع التي تتميز بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات)

➤ **المشروعات الاقتصادية:** وهي تعتبر من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا وتنوعا ما بين تجاري وصناعي وزراعي، كما أن منها ما يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو بتقديم الخدمات.

ب- **أدوات الاستثمار المالي:** يمكن تصنيف أدوات الاستثمار المالي إلى أصناف متنوعة حسب معايير مختلفة، فهي إما أن تكون:

➤ **أدوات دين:** ومن أمثلتها أدونات الخزينة، شهادات الإيداع، الأوراق التجارية، القبولات والسندات.

➤ **أدوات ملكية:** مثل الأسهم الممتازة والأسهم العادية.

أما من حيث الأجل: فيمكن تصنيفها إلى:

➤ **قصيرة الأجل:** وتستحق خلال سنة مثل أدونات الخزينة وشهادات الإيداع.

➤ **طويلة الأجل:** وتستحق في فترة أطول من سنة ومن أمثلتها الأسهم والسندات.

ويمكن أيضا تقسيمها من حيث الدخل إلى:

➤ **ذات الدخل الثابت:** مثل أدونات الخزينة والسندات ذات سعر الفائدة الثابت والأسهم الممتازة.

➤ **ذات الدخل المتغير:** مثل الأسهم العادية والسندات ذات سعر الفائدة العائم.

رابعا: الأنظمة الاقتصادية

إن مصطلح النظام الاقتصادي يتم تداوله كثيرا في مجال الاقتصاد، فيوجد فرق بين الاقتصاد كعلم والنظام الاقتصادي، فعلم الاقتصاد يدرس مختلف الظواهر الاقتصادية كما سبقت الإشارة في التعاريف الواردة سابقا، بينما الاقتصاد كنظام فهو يشير إلى الطريقة التي يتبعها المجتمع في تنظيم حياته الاقتصادية وحل المشكلة الاقتصادية (شطبي، 2018/2017، صفحة 45).

1. النظام الاقتصادي:

يمثل أي نظام: "مجموعة من العناصر والعلاقات وتمثل العناصر الأجزاء المكونة للنظام، والعلاقات هي التي تربط بين أجزاء أو عناصر النظام ومن مجموع الأجزاء والعلاقات تتكون وحدة وشمولية أي نظام" (النجار، 1999، صفحة 42).

1.1. تعريف النظام الاقتصادي:

يقصد بالنظام الاقتصادي: "مجموعة القواعد والمؤسسات والمنظمات التي يختارها المجتمع كأسلوب ووسيلة لحل المشكلة الاقتصادية، ويضع المجتمع الإطار القانوني لتنظيم وتحديد أشكال هذه المؤسسات وفقا لعاداته وتقاليده وقيمه الأخلاقية والدينية" (الطبولي و آخرون، 2012، صفحة 25).

ويعرف النظام الاقتصادي كذلك بأنه: "مجموعة المبادئ التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع والتي تحكم سلوكهم في ممارسة النشاط الاقتصادي، والتي تحدد الإطار القانوني والاجتماعي الذي يتم في ظله إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها" (حلمي، 2001، صفحة 91).

والنظام الاقتصادي هو مجموعة من الأوضاع الخاصة بأغراض وفنون وتنظيم النشاط الاقتصادي التي تسود في وقت ومكان معينين بالمجتمع، والنظام الاقتصادي ككل يتكون من مجموعة هياكل تتحرك إلى غرض معين في إطار قانوني وسياسي يتفق مع هذا الغرض وفق مستوى معين من الفن الإنتاجي، ولكل نظام اقتصادي مذهب يقوم عليه مخطط له ويوجهه نحو الغرض (ملوخية، 2005، صفحة 11).

2.1. عناصر النظام الاقتصادي:

يتكون النظام الاقتصادي من عناصر تكمل بعضها البعض، وهي قابلة بطبيعتها للتغيير، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

أ- **الهدف:** ذلك أن النشاط الاقتصادي نشاط غائي يهدف إلى تحقيق أهداف معينة، ويتسم كل نظام اقتصادي بنوع من الأهداف، فقد يسعى نظام معين مثلا إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، وقد يسعى نظام آخر إلى إشباع الحاجات الاجتماعية، وهكذا (النجار، 1999، صفحة 42).

ب- **الفن الإنتاجي:** ويقصد به مجموعة الطرق والأساليب الخاصة بالتحويل المادي للموارد الطبيعية والبشرية إلى سلع وخدمات، وتختلف هذه الطرق من نظام اقتصادي إلى آخر (ملوخية، 2005، صفحة 12).

ت- **التنظيم السياسي والاجتماعي والقانوني:** فالنظام الاقتصادي يعتمد ككل تنظيم اجتماعي على مجموعة من المؤسسات الاجتماعية والقانونية والسياسية، تبين شكل العلاقات فيما بين الأفراد وبعضهم، وفيما بينهم وبين السلطة، ويتميز كل نظام اقتصادي بمجموعة من المؤسسات القانونية والسياسية التي تحدد نطاق النشاط الاقتصادي وطبيعة العلاقات بين الأفراد (نظام الملكية، نظام العمل، دور الدولة) (النجار، 1999، صفحة 43).

3.1. الهدف من النظام الاقتصادي:

إن الهدف من أي نظام اقتصادي هو حل المشكلة الاقتصادية الناتجة عن عدم التوازن بين الموارد الاقتصادية المتوفرة وما هو مطلوب منها لسد حاجات الإنسان والسعي إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع ككل ورفع مستويات المعيشة للأفراد، وذلك عن طريق استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في إنتاج السلع والخدمات لإشباع أكبر قدر ممكن من حاجات ورغبات أفراد المجتمع (الطبولي و آخرون، 2012، صفحة 26).

4.1. وظائف النظام الاقتصادي:

إن أي نظام اقتصادي مهما كان نوعه، لا بد أن يقوم ببعض الوظائف والمهام الرئيسية التي من شأنها تحقيق الهدف المنشود منه، ويمكن تلخيصها في (الطبولي و آخرون، 2012، الصفحات 27-28):

أ- **تحديد نوع السلع والخدمات التي يجب أن تنتج:** أي على النظام الاقتصادي إيجاد وسيلة للاختيار والمفاضلة بين الحاجات المتعددة وإعطاء الأولوية لما هو أكبر أهمية من وجهة نظر المجتمع، حتى يتسنى توجيه الموارد الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع تلك الحاجات.

ب- **تنظيم الإنتاج:** وتتطلب هذه المهمة توجيه الموارد بطريقة تضمن إنتاج السلع والخدمات المرغوبة وبالكميات المطلوبة، وكذلك تستوجب اختيار أفضل الطرق لاستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

ت- **توزيع الناتج:** على النظام الاقتصادي إيجاد طريقة لتوزيع الناتج على عناصر الإنتاج وبين أفراد المجتمع بحيث تتوافر العدالة في التوزيع وينتفي الاستغلال.

ث- **إيجاد نوع من الحوافز:** من الوظائف الهامة التي يجب أن يقوم بها النظام وهو إيجاد نوع من الحوافز لتشجيع الأفراد على زيادة الإنتاج وتحريكهم للقيام بمهامهم داخل المجتمع على أكمل وجه.

ج- **زيادة الموارد الاقتصادية والمحافظة عليها وتحسين طرق استخدامها:** إن أي نظام اقتصادي يهدف إلى الرفاهية وزيادة مستوى المعيشة لدى الأفراد، لا بد أن يهتم بعملية زيادة الموارد الاقتصادية وتطويرها وتحسين طرق استخدامها كي يتمكن من زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وبالتالي زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي للمجتمع.

هذه هي وظائف النظام الاقتصادي، إلا أن الطريقة أو الشكل الذي يتم به تنفيذ هذه الوظائف أو المهام يتوقف على شكل النظام، وسنحاول فيما يلي إعطاء فكرة مبسطة عن الأنظمة الاقتصادية في العالم وعن خصائصها والطرق المتبعة في كل نظام للقيام بهذه الوظائف وحل المشكلة الاقتصادية.

2. النظام الاقتصادي الرأسمالي:

بعد انهيار النظام الإقطاعي الذي ساد أوروبا في القرون الوسطى، وتزايد انتشار فكرة القومية، عرف العالم فكرة الدولة القومية كفلسفة سياسية، كان على الفكر الاقتصادي في ذلك الوقت أن يقوم بتطوير فلسفة اقتصادية تتماشى مع ذلك الفكر السياسي، وهكذا عرف العالم "الرأسمالية" أو النظام الاقتصادي الرأسمالي

(مندور و آخرون، 2001، صفحة 58)، وهو نظام اقتصادي وضعي، وضع من طرف البشر لتنظيم الحياة الاقتصادية.

1.2. تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي:

تعتبر الرأسمالية من أقدم النظم الاقتصادية المعاصرة وتعرف بأنها: "تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع على أساس قيام فرد، وهو الرأسمالي، أو مجموعة من الأفراد مجتمعين، هي الشركات الرأسمالية، بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والموارد الأولية التي يشترونها وقوة العمل المستأجرة في شكل مشروع، هو المشروع الصناعي، يستخدم الآلية كأساس للفن الإنتاجي وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائماً من الثروة يمكنهم من الحصول على أرباح يحتفظون بها لأنفسهم ومن ثم زيادة تراكم رأس المال لديهم باستمرار" (ملوخية، 2005، صفحة 12).

ويعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي بأنه: "ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج والحرية الاقتصادية في إدارة وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الثمن لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع" (الأفندي، 2012، صفحة 44).

2.2. مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يشتمل الإطار العام للنظام الاقتصادي الرأسمالي على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تنظم الحياة الاقتصادية في المجتمعات الرأسمالية، وهي:

أ- الملكية الفردية أو الخاصة لوسائل الإنتاج: للأفراد في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي حرية في تملك سائر وسائل الإنتاج والتصرف فيها، وبعد هذا المبدأ هو الأصل في هذا النظام، أما الملكية العامة فهي الاستثناء، إذ يتم الالتجاء إليها في ظل الظروف غير العادية، كعدم قدرة الأفراد على الاستثمار في بعض الأنشطة والمجالات ذات النفع العام، وحالات الحروب... وغيرها (لعمارة، 2008/2007).

ففي النظام الاقتصادي الرأسمالي يعترف القانون بهذه الملكية ويحميها، وللفرد مجموعة من الحقوق على ما يكتسبه من الأموال، وتشمل هذه الحقوق خاصة استعمال الفرد لهذه الأموال والتصرف فيها بمفرده في إطار القانون، ذلك أن الملكية الفردية هي المصدر الباعث على النشاط الاقتصادي وعلى تراكم السلع الإنتاجية والسلع المعمرة التي تزيد من رفاهية المجتمع، كما تعتبر الباعث على الادخار ومنه الاستثمار وزيادة الدخل (حشيش و ناشد، 2001، الصفحات 348-349).

ب- الحرية الاقتصادية: تتصرف الحرية الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتبادل والعمل (النجار، 1999، صفحة 59)، ويأتي هذا المبدأ كنتيجة طبيعية للاعتراف بالملكية الفردية أو الخاصة وحميبتها، وتعني هذه الحرية أن للفرد الحق في توجيه جهوده وأمواله الوجهة التي يريد من أوجه النشاط الاقتصادي والإنتاجي وبالطريقة التي يختارها، كذلك فإن له الحرية في التصرف في دخله الذي ينفقه على الاستهلاك وذلك الجزء الذي يدخره، ويستترشد

الفرد في ذلك بمؤشرات السوق المعروفة بالأثمان والنفقات، فهو يوجه جهوده الوجهة التي يعتقد أنها أكثر نفعاً من غيرها (حشيش و ناشد، 2001، الصفحات 350-352).

ويقترص دور الدولة على تهيئة الإطار العام الذي يقوم الأفراد في داخله بممارسة نشاطهم بحرية، وحماية المجتمع من كل عنف أو عدوان خارجي، أي خدمات الأمن الداخلي والخارجي والاهتمام بنظام القضاء والعدل، وكذلك القيام بالمشروعات العامة التي تمد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية للإنتاج، كأعمال الري والطرق... الخ (النجار، 1999، صفحة 60).

ت- **جهاز الثمن أو آلية السوق:** جهاز الثمن ليس جهازاً بالمعنى العضوي، ولكن يقصد به تلك الحركات التلقائية للأثمان الناتجة عن تفاعل قوى السوق (قوى العرض والطلب) (مندور و آخرون، 2001، صفحة 60)، ويعتبر جهاز الثمن حلقة الوصل بين المستهلكين والمنتجين في السوق الرأسمالي، فالأفراد هم الذين يتخذون القرارات الخاصة باستخدام الموارد في الفروع الإنتاجية المختلفة تحت دافع الربح، و يتحدد الربح بناء على حاجات المستهلكين كما تنعكس في طلبهم على السلع المنتجة، حيث إذا زادت رغبة المستهلكين في سلعة معينة زاد بالتالي طلبهم الفعلي عليها فإن ذلك ينعكس في صورة ربحيتها وهكذا يتجه المنتجون بمواردهم إلى إنتاج هذه السلعة حتى يزداد إنتاجها بما يفي بحاجة المستهلكين (حشيش و ناشد، 2001، صفحة 355).

وهكذا يعد جهاز الثمن الآلية أو الوسيلة الأساسية لتوزيع الموارد الاقتصادية على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وبموجب هذه الآلية تتقابل رغبات المنتجين (الحصول على أكبر ربح) ورغبات المستهلكين (الحصول على أقصى إشباع ممكن) (المشهداني و العبيدي، 2013، صفحة 27)، ولكل سلعة أو خدمة أو عنصر إنتاجي سوق في النظام الاقتصادي الرأسمالي يلتقي فيه العارضين مع الطالبين، وينتج عن هذا التلاقي ثمن محدد يعبر عن قيمة هذه السلعة أو الخدمة أو عنصر الإنتاج في السوق، وذلك دون تدخل الدولة (حشيش و ناشد، 2001، صفحة 357).

ث- **حافز الربح:** يعتبر الربح هو المحرك الأول للنشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية، فكل فرد في هذا النظام يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الشخصية وبما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة، وليس معنى ذلك إهدار المصلحة العامة للمجتمع، فكما يقول **آدم سميث**: "هناك يد خفية توفق بين المصلحة الخاصة للفرد وبين المصلحة العامة للمجتمع"، فالفرد في سعيه لتحقيق أقصى ربح ممكن، إنما يقوم بإنتاج تلك السلع التي يزداد عليها الطلب، وبذلك فهو يلبي حجة المجتمع من هذه السلع، كما أنه لتحقيق المزيد من الأرباح يعمل دائماً على الابتكار والبحث عن أفضل الطرق الإنتاجية لتخفيض التكاليف وهذا بدوره يؤدي إلى خفض الأسعار التي تباع بها السلع، مما يزيد من مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع (حلمي، 2001، صفحة 101).

ج- المنافسة: تعد المنافسة نتيجة طبيعية للملكية الفردية والحرية الاقتصادية، ويقصد بالتنافس هنا التنافس بين المنتجين والمستهلكين في سوق السلع الاستهلاكية وسوق عناصر الإنتاج من أجل الحصول على أفضل الشروط للسلع والخدمات محل التعاقد.

فالمنتج سعياً وراء الربح، يحاول بيع أكبر قدر ممكن من السلع منافساً غيره من منتجي السلعة المماثلة، وذلك بأن يخفض من ثمن سلعته أو تحسين جودتها ليكسب السوق نفسه، وباستمرار التنافس يسود سوق السلعة ثمن واحد، ويكون نتيجة هذا التنافس خروج المنتجون ذوي الكفاءة المنخفضة ولا يتبقى في السوق سوى أولئك الذين يتمتعون بدرجة عالية من الخبرة والكفاءة، مما يؤدي إلى استخدام أفضل للموارد. ونفس هذا التنافس يحصل بين المستهلكين الذين يرغب كل منهم أن يفوز بشراء السلعة سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية، ومن شأن هذا التنافس بين المستهلكين أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بحيث يكون من نتيجته خروج بعض المستهلكين الذين لا يستطيعون شرائها (حلمي، 2001، صفحة 100).

ح- سيادة المستهلك: إن رغبات المستهلكين كما تظهر في طلبهم على مختلف السلع والخدمات المنتجة في هذا المجتمع، هي التي تحدد ربحية الأنشطة الإنتاجية المختلفة، فإن زادت حاجة المستهلكين إلى سلعة معينة، ازداد طلبهم عليها، وزاد بالتالي إنفاقهم عليها، ومن ثم تزداد الأرباح التي يحققها القائمون على إنتاجها، وهكذا تتجه الموارد إليها، والعكس صحيح، فالغاية من أي نشاط إنتاجي هو إشباع رغبات المستهلكين، ورغبات المستهلكين كما تظهر في طلبهم الفعلي على السلع هي التي تحدد مدى ربحية الأنشطة والفروع الإنتاجية المختلفة.

ويعني ما سبق، أن توزيع الموارد الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي على أوجه الإنتاج المختلفة إنما يحكمه مبدأ سيادة المستهلك، أي أن رغبات المستهلكين هي التي تحكم توجيه الموارد على الأنشطة الإنتاجية المختلفة، فالهيكل الإنتاجي السائد هو انعكاس لهيكل الطلب القائم (حشيش و ناشد، 2001، الصفحات 354-355).

3.2. تقييم النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يمكن تقييم النظام الاقتصادي الرأسمالي من حيث المزايا والعيوب على النحو التالي:

أ- مزايا النظام الاقتصادي الرأسمالي: يتسم النظام الاقتصادي الرأسمالي بالعديد من المزايا، أبرزها (شطبي، 2018/2017، صفحة 48):

➤ **تطور العملية الإنتاجية و حدوث طفرة في الإنتاج:** لقد كانت الثورة الصناعية وما نتج عنها من تطور لأساليب الإنتاج من أسباب ظهور النظام الاقتصادي الرأسمالي، وتحسين كبير في تنظيم العملية الإنتاجية، فلقد حقق هذا النظام طفرة إنتاجية كما ونوعاً.

➤ **تحسين مستوى المعيشة نسبياً:** لقد أدى التطور الكبير في وسائل الإنتاج والعملية الإنتاجية، وظهور سلع وخدمات جديدة إلى ارتفاع في مستوى المعيشة، بالرغم من التفاوت الملحوظ بين طبقتي المجتمع.

➤ **كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية:** على اعتبار أن الهدف من أي نشاط اقتصادي في إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي هو تحقيق الأرباح، فإن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاستغلال الأقصى لعوامل الإنتاج المختلفة وبأفضل طريقة ممكنة تكفل انخفاض التكاليف من أجل تحقيق أكبر الأرباح.

ب- **عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي:** بالرغم من مزايا النظام الاقتصادي الرأسمالي، إلا أن هناك جملة من العيوب، نذكر أبرزها:

➤ **استفحال ظاهرة الاحتكار:** والذي يقصد به إنفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيه، ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات، ويتعطل جراء ذلك جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة، فمن مساوئ الاحتكار أن المحتكر يلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها وتحقيق أرباحه الاحتكارية (رايس، 2021/2020، الصفحات 3-4).

➤ **سوء توزيع الدخل والثروة:** يركز النظام الاقتصادي الرأسمالي على عدد من الدعائم أبرزها الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، ونظرا لندرة عناصر الإنتاج بالنسبة لعدد السكان في كل دولة، فإنه من المشاهد أن تتركز عناصر الإنتاج في أيدي فئة قليلة من المجتمع، أما غالبية المجتمع من الطبقة العاملة، وهكذا يربح أصحاب رؤوس الأموال من عناصر إنتاجهم، أما العمال فإنهم يحصلون على دخلهم مقابل المجهود الذي يبذلونه، ومن ثم يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة ارتفاع دخلهم، ومن ثم يمكنهم ادخار جزء من هذا الدخل، وإعادة استثماره، مما يؤدي إلى زيادة ملكية عناصر الإنتاج وتراكمها في أيدي عدد قليل من الأفراد، في حين يبقى العامل في مستوى معيشي منخفض لأن دخله منخفض ولا يتمكن من الادخار ومن ثم لا يملك عناصر الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت الطبقي (شطبي، 2018/2017، صفحة 49).

➤ **تزايد البطالة والتعرض للأزمات والتقلبات الاقتصادية:** من أبرز مساوئ النظام الاقتصادي الرأسمالي تعرض النشاط الاقتصادي لهزات عنيفة نتيجة حدوث الأزمات، ويرجع ذلك إلى أن النشاط الاقتصادي يسير بطريقة تلقائية دون أن يخضع لتخطيط دقيق يكفل توازن الإنتاج مع الاستهلاك، وبذلك يخضع النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية لفترات متعاقبة من الرواج والكساد، فتارة يسود المنظمون ورجال الأعمال موجه من التفاؤل فيندفعون نحو زيادة استثماراتهم فيزيد الإنتاج وترتفع الأثمان ويتحقق التوظيف الكامل، ونزول البطالة وتتضاعف الأرباح، ولكن ذلك الاندفاع وراء زيادة الاستثمار وزيادة الإنتاج كثيرا ما يعقبه إفراط في الإنتاج وتجاوز حاجة الاستهلاك فتحدث الأزمة والكساد والبطالة (ملوخية، 2005، صفحة 17).

➤ **الحرية الوهمية:** الحرية التي افترضها أنصار المذهب الرأسمالي ليست مطلقة، إذ لا يتمتع بها سوى فئة محدودة من الأفراد هي فئة ملاك عناصر الإنتاج، فحرية العمل على سبيل المثال لا يتمتع بها العامل الأجير الذي غالبا ما يعجز عن إيجاد العمل الذي يرغب فيه، وذلك بسبب اشتداد المنافسة بين

الطبقة العاملة التي تكون غالبية المجتمع، مما يجبرهم على قبول أجور منخفضة، حتى لا يتعرضوا للبطالة والتشرد، وكذلك بالنسبة لحرية الاستهلاك فليست مطلقة أيضا وإنما يحد منها الدخل الذي يحصل عليه كل فرد في المجتمع، ويترتب على ذلك أن طبقة العمال التي تحصل على دخل منخفض لا تستطيع إشباع حاجاتها (شطبي، 2018/2017، صفحة 50).

3. النظام الاقتصادي الاشتراكي:

النظام الاقتصادي الاشتراكي هو نظام اقتصادي وضعي، قام للتصدي إلى المفاصل التي نتجت عن النظام الاقتصادي الرأسمالي، تلك الظواهر السيئة التي تمثلت في الاستغلال بجميع نواحيه، فمن استغلال الإنسان لأخيه الإنسان إلى الاحتكار والمنافسة الهدامة إلى ظهور الأزمات الاقتصادية الدورية.

1.3 تعريف النظام الاقتصادي الاشتراكي:

تم تعريف الاشتراكية على أنها: "تنظيم اقتصادي للمجتمع تكون وسائل الإنتاج المادية فيه مملوكة للجماعة كلها وتدار بواسطة منظمات ممثلة للجماعة ومسؤولة أمامها وذلك طبقا لخطة اقتصادية عامة، ويكون لكافة أفراد الجماعة الحق في الحصول على نتائج هذا الإنتاج الجماعي المخطط على أساس من المساواة في الحقوق" (حلمي، 2001، الصفحات 106-107).

وعرف النظام الاقتصادي الاشتراكي بأنه: "ذلك النظام الذي يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتقوم الدولة بإتباع أسلوب التخطيط المركزي الشامل في توزيع موارد المجتمع بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة بقصد إشباع حاجات المجتمع" (المشهداني و العبيدي، 2013، صفحة 27).

2.3 مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يشتمل الإطار العام للنظام الاقتصادي الاشتراكي على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تنظم الحياة الاقتصادية في المجتمعات الاشتراكية، وهي:

أ- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج: يرتكز النظام الاقتصادي الاشتراكي أساسا على ملكية المجتمع لوسائل الإنتاج الموجودة في الاقتصاد القومي، وإلغاء ملكية الأفراد لها، مع إمكان ترك جزء بسيط من هذه الوسائل للتملك على سبيل الاستثناء بشرط عدم استخدام العمل الأجير في استغلالها، أما السلع الاستهلاكية فهي مملوكة ملكية خاصة (حشيش و ناشد، 2001، صفحة 363)، وتتخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج صورتين (حلمي، 2001، صفحة 108):

➤ **ملكية الدولة:** ممثلة في المجتمع ككل، وتعتبر هذه الصورة من الملكية هي الشكل الأكثر شيوعا في المجتمعات الاشتراكية، وتنظم المشروعات الكبرى والصناعات الرئيسية التي تقوم بإنتاج سلع ذات أهمية خاصة كالسلع الإستراتيجية والتموينية، كما تمتلك الدولة الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية، إلى جانب المؤسسات العامة كالبنوك ومؤسسات التجارة الخارجية والمرافق العامة.

➤ **الملكية التعاونية:** وهي ملكية لمجموعة من أفراد المجتمع، مثال ذلك المزارع الجماعية حيث يمتلك أعضاء المزرعة المباني والمنشآت الزراعية وكذلك أدوات ومعدات الزراعة، أما الأراضي فتدخل في ملكية

الدولة، والجمعيات التعاونية الصناعية، وتنشأ مثل هذه الملكية نتيجة انضمام صغار المزارعين إلى الجمعيات الزراعية وانضمام صغار الحرفيين في مؤسسات تعاونية كبيرة بمحض اختيارهم. ويترتب على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج أن الدولة هي التي تقوم بحصر الموارد الاقتصادية وتعبئتها وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة المرغوبة فضلا عن عملية تنميتها (مندور و آخرون، 2001، صفحة 65).

ب- التخطيط المركزي: يعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي على التخطيط المركزي، ويمثل التخطيط المركزي النشاط الاجتماعي الذي يستهدف تنظيم حركة الاقتصاد القومي وتنميته (النجار، 1999، صفحة 87)، حيث تتولى الدولة إدارة النشاط الاقتصادي من خلال وضع خطة قومية بهدف التوفيق بين الموارد والحاجات (حلمي، 2001، صفحة 109)، وذلك عن طريق ما يعرف بجهاز التخطيط المركزي والذي يأخذ في الواقع العملي شكل هيئة أو لجنة أو وزارة أو خليط من هذه الأشكال معا (مندور و آخرون، 2001، صفحة 95)، وتتضمن الخطة تحديد الأهداف ووسائل تحقيقها والفترة التي تنفذ فيها في ضوء الموارد المتاحة للدولة وتلتزم جميع الوحدات الإنتاجية في المجتمع بتنفيذ هذه الخطة التي تمثل برنامج العمل لجميع الأفراد والوحدات الإنتاجية في الفترة المقبلة (حلمي، 2001، صفحة 109).

ويقوم التخطيط في هذا النظام على مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، بمعنى أن الهيئة العليا للتخطيط هي التي تتخذ القرارات النهائية في وضع الخطة مع الأخذ بعين الاعتبار رأي الوحدات الاقتصادية وظروفها، أما التنفيذ فيترك أمره للمشروعات وللوحدات الاقتصادية (حشيش و ناشد، 2001، صفحة 366)، وتقوم هذه الخطة بوظيفتين أساسيتين وهما (حلمي، 2001، صفحة 110):

➤ **إدارة النظام الاقتصادي:** ويتم ذلك من خلال دراسة احتياجات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة ووضع أولويات لهذه الاحتياجات ودراسة الإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وتوزيع هذه الإمكانيات على الأنشطة المختلفة لإنتاج ما يحتاجه حسب الأولويات المرسومة، وغالبا ما يكون هذا النوع من الخطط قصيرة الأجل لا تتعدى مدتها سنة.

➤ **تنمية الاقتصاد القومي:** ويتم ذلك من خلال تحديد معدلات الزيادة المطلوبة في الإنتاج في القطاعات المختلفة، تحديد الاستثمارات اللازمة لتحقيق مثل هذه الزيادة في الإنتاج، وتحديد الأسلوب الذي يتم به الحصول على مثل هذه الاستثمارات، وتكون الخطة في هذه الحالة من الخطط متوسطة الأجل يبلغ مدتها حوالي خمس سنوات.

وفي إطار تنمية الاقتصاد القومي يوجد نوع آخر من الخطط تكون طويلة الأجل تصل مدتها إلى عشرين سنة، ويكون الهدف منها تغيير هيكل النشاط الاقتصادي كتحويله من اقتصاد تابع إلى اقتصاد مستقل أو تغيير الفن الإنتاجي السائد في المجتمع.

ت- إشباع الحاجات الجماعية: يترتب على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج في هذا النظام أن توجه هذه الوسائل لإشباع الحاجات المادية والمعنوية المتزايدة على اختلاف أنواعها لكافة أفراد المجتمع، حيث تتكفل

الدولة بضمان الحد الأدنى من الإشباع لكل فرد من أفراد المجتمع حيث تحدد حجم الموارد الموجهة لإشباع الحاجات الاستهلاكية بقرار من السلطة المركزية، تخضع في اتخاذه لكافة الاعتبارات المتعلقة بصالح المجتمع (حشيش و ناشد، 2001، صفحة 365).

ونظرا لما تعاني منه الدول من مشاكل اقتصادية تتمثل في ندرة الموارد بالنسبة لحاجاتها المتعددة، فإن الأمر يتطلب ضرورة التضحية بجزء من هذه الاحتياجات، ولذلك يقوم المخططون في النظام الاقتصادي الاشتراكي بوضع أولويات لهذه الحاجات، كما يتولون توزيع الناتج القومي بين الاستهلاك والاستثمار، أو على الموازنة بين الاستهلاك الحاضر واستهلاك المستقبل، وكذلك عمل موازنة أخرى بين ذلك الجزء من الاستثمار الذي يوجه لإنتاج سلع استهلاكية وذلك الجزء الذي يوجه لإنتاج سلع إنتاجية.

ولاشك أن هناك ارتباطا وثيقا بين الإشباع المتزايد للحاجات المادية والمعنوية وتنمية الاقتصاد القومي عن طريق أولوية إنتاج وسائل الإنتاج، أي تنمية تلك الفروع التي تنتج سلع الإنتاج بمعدل أسرع من تنمية تلك التي تنتج سلع الاستهلاك الفردي (حلمي، 2001، صفحة 111).

3.3. تقييم النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يمكن تقييم النظام الاقتصادي الاشتراكي من حيث المزايا والعيوب على النحو التالي:

أ- **مزايا النظام الاقتصادي الاشتراكي:** يتسم النظام الاقتصادي الاشتراكي بالعديد من المزايا، أبرزها (شطبي، 2018/2017، صفحة 54):

- التوزيع المتكافئ للسلطة بين الأفراد، حيث يغيب في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي مفهوم الشخص الطبيعي أو المعنوي أو ذو الثروة، ومن ثم تغيب عنه السلطة حيث عادة ما تقترن السلطة بالثروة وعلى هذا الأساس تصبح الدولة الوحيدة صاحبة السلطة.
- عدالة توزيع الدخل بين الأفراد وما يحققه من استقرار في الاقتصاد القومي.
- الاختفاء النسبي للأزمات الاقتصادية الدورية في ظل الاقتصاد الموجه.
- غياب ظاهرة الاحتكار في الأسواق وما يرتبط بها من آثار سلبية.

ب- **عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي:** فيما يلي نذكر أبرز العيوب التي واجهت تطبيق النظام الاقتصادي الاشتراكي:

- **عدم فاعلية التخطيط المركزي:** ويرجع ذلك لأن السلطات لا تملك المعلومات الكافية التي تتعلق بتكاليف الفرص البديلة لقراراتهم، فضلا على أنه ليست هناك طريقة ممكنة لمراقبة كل التكاليف الممكنة والملائمة حتى ولو كانت تلك المعلومات متاحة، ولهذا يصبح التخطيط المركزي مرادف للجمود وعدم الفاعلية وتشتيت الموارد الاقتصادية المحدودة المتاحة للجميع (النجار، 1999، صفحة 91).
- **المركزية الشديدة:** يؤخذ أيضا على النظام أنه يقوم على أساس تجميع سلطات اتخاذ القرارات في أيدي مجموعة قليلة من المخططين، لذلك فإن أي قرار خاطئ تصدره هذه السلطة يمكن أن يكون له آثار سيئة على المجتمع.

➤ **انعدام الحريات الاقتصادية:** فلا يسمح هذا النظام للأفراد بحرية التملك والإنتاج والاستهلاك إلا في حدود ضئيلة جداً، بالتالي تقضي على دافع العمل لدى أفراد المجتمع (حلمي، 2001، صفحة 112).

➤ **عدم القضاء على الاستغلال:** ظهر هذا النظام أساساً من أجل القضاء على الاستغلال ومن أجل تحقيق العدالة في التوزيع، ولكن في الواقع لم يقضي على الاستغلال، فالقيمة الفائضة التي كانت تذهب للرأسمالي تذهب إلى الدولة في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي، ولذلك فإن الطبقة العاملة مازالت مستغلة في ظل الاشتراكية، لأنها لا تستلم قيمة إنتاجها وإنما تستلم أجراً بالقدر الذي تراه الحكومة مناسباً.

➤ **البيروقراطية والتعقيدات المكتبية:** يحتاج جهاز التخطيط المركزي إلى عدد كبير جداً من الموظفين الذين سيقومون بجمع البيانات والإحصاءات وتبويبها وتصنيفها، وموظفين لدراساتها ومقارنتها حتى يتمكن الجهاز المركزي من اتخاذ القرارات المناسبة، وقد أدى هذا إلى خلق جهاز وظيفي بيروقراطي مكثي باهظ التكاليف (الطبولي و آخرون، 2012، الصفحات 42-43).

4. النظام الاقتصادي المختلط:

نظراً للعيوب المختلفة التي ظهرت لكل من النظامين الاقتصاديان السابقان والانتقادات الموجهة لهما وعدم نجاحهما في تحقيق التنمية، اتجهت العديد من بلدان العالم إلى إتباع نظام وسطي يجمع بين خصائص من النظام الاقتصادي الرأسمالي وأخرى من النظام الاقتصادي الاشتراكي يتلافى بقدر الإمكان عيوبهما، يطلق عليه النظام الاقتصادي المختلط.

1.4 تعريف النظام الاقتصادي المختلط:

عرف النظام الاقتصادي المختلط بأنه: "نظام قائم على مزيج من فلسفتين الجماعية والفردية، يجمع بلا تحيز بين القطاع العام والخاص بما يؤكد التوازن والاعتماد المتبادل فيما بينهما بصفة مستمرة سعياً لتحقيق أهداف النشاط الاقتصادي" (مندور و آخرون، 2001، صفحة 67).

كما عرف على أنه: "النظام الذي يجمع بين مزايا النظام الرأسمالي ومزايا النظام الاشتراكي، حيث تتكون قاعدة الملكية الاقتصادية من ملكية خاصة بالأفراد وملكية عامة للدولة" (الأفندي، 2012، صفحة 32).

وعرف كذلك على أنه: "النظام الذي يمزج بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، حيث يأخذ بفكرة التخطيط في جزء منه وفكرة آلية السوق في الجزء الآخر، فهو يأخذ بمحاسن النظامين السابقين وفقاً لما يراه ضروري وصالح لتحقيق المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة" (توبي، 2018/2019، صفحة 70).

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول أن النظام الاقتصادي المختلط، هو كل نظام اقتصادي يجمع بين الملكية الخاصة والملكية العامة لوسائل الإنتاج، ويجمع بين الحرية وتدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويجمع بين جهاز الثمن وجهاز التخطيط في إدارة النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف المطلوبة للاقتصاد القومي.

2.4. مبادئ النظام الاقتصادي المختلط:

لقد لجأت بعض الدول إلى إتباع نظام اقتصادي مختلط يجمع بين خصائص من النظام الاقتصادي الرأسمالي وأخرى من النظام الاقتصادي الاشتراكي، أو حاولت ترفيع النظام الاقتصادي الرأسمالي ببعض خصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي أو العكس، ويشتمل الإطار العام للنظام الاقتصادي المختلط على مجموعة من المبادئ الأساسية، وهي:

أ- الملكية الخاصة بجانب الملكية العامة لوسائل الإنتاج: يجمع هذا النظام بين الملكية الخاصة والملكية العامة لوسائل الإنتاج، فهو لا يلغي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لما في ذلك من خطورة على الاقتصاد القومي، كما أنه لا يهدف إلى تركيز تلك الوسائل في المشروع الخاص كلية وإبعاد الدولة عن أي تدخل في النطاق الاقتصادي لما في ذلك من قيام الاحتكارات الكبيرة التي تعمل جاهدة على زيادة أرباحها عن طريق فرض أثمان احتكارية، ولكن يهدف إلى الإبقاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمشروع الخاص في الميادين التي تكون فيها المنافسة نافعة وفعالة.

أما الصناعات الاحتكارية، والأساسية وصناعة الموارد الطبيعية والبنوك، فهذه تكون ملكيتها للدولة، وذلك لأن هذه المشروعات بما تتمتع به من مركز احتكاري ومزايا الإنتاج الكبير تستطيع القضاء على المشروعات الصغيرة والإحلال محلها في جزء كبير من قطاعات الاقتصاد القومي، وتكون النتيجة أن تضعف قوى المنافسة بدرجة خطيرة قد تصل إلى حد الاختفاء التام (ملوخية، 2005، الصفحات 21-22).

ب- الحرية الاقتصادية إلى جانب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: يجمع هذا النظام بين الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث يباشر الأفراد نشاطهم الإنتاجي في المشروعات الخاصة، بينما تتدخل الدولة بالسيطرة على بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى وهو ما يعرف بالمشروعات العامة، ويخضع القطاع الخاص في هذا النظام لقواعد وتنظيمات لفرض قيود تختلف من مشروع لآخر (حسين و أحمد، 2008، صفحة 28)، مع فرض رقابة حكومية على الإنتاج والاستثمار بغرض منع الاحتكار والقضاء على السياسات التقليدية، هذه الرقابة تستهدف ضمان مصلحة المنتج والمستهلك على السواء (ملوخية، 2005، صفحة 22).

ويرجع تدخل الدولة بإقامة مشروعات القطاع العام في بعض الأنشطة الاقتصادية لعدة أسباب،

منها:

- إما عزوف المشروعات الخاصة عن الدخول فيها نظرا لأنها غير مربحة أو تحقق أرباح بعد مدة زمنية طويلة أو لأنها تحتاج رؤوس أموال ضخمة لا تتوافر مع الملكيات الخاصة.
- الأهمية الإستراتيجية لهذه المشروعات مثل مشروعات إنتاج الأسلحة والذخائر، والتي يخشى أن تترك في يد المشروعات الخاصة.
- نظرا لأهمية السلع والخدمات التي تقدمها هذه المشروعات لأفراد المجتمع ويخشى تركها للأفراد والمشروعات الخاصة حتى لا يستغلوا أهميتها في فرض سيطرتهم في السوق.

- قد تتدخل الدولة كذلك بإقامة مشروعات القطاع العام للقضاء على احتكار المشروعات الخاصة لنشاط معين التي تقضي على كفاءة جهاز الأسعار (حلمي، 2001، صفحة 116).
- التغلب على مشكلة التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل، وضمان حد أدنى لمعيشة الفرد وفرص متكافئة للجميع.
- تنظيم الإنتاج بما يحقق سياسة التوظيف الكامل.
- تحسين ميزان المدفوعات.
- ضمان النمو الاقتصادي للإنتاج القومي (حسين و أحمد، 2008، صفحة 22).

ت- يعمل من خلال جهاز الثمن والتخطيط المركزي: يتم تخصيص الموارد في النظام الاقتصادي المختلط جزئياً عن طريق جهاز الثمن وجزئياً عن طريق التخطيط المركزي (جهاز التخطيط)، حيث يسمح هذا النظام لجهاز الثمن لكي يعمل ويقوم بدوره في تخصيص الموارد (ملوخية، 2005، صفحة 21)، في حين يعد التخطيط المركزي أحد أهم الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في إدارة مشروعات القطاع العام وتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها.

وبذلك يعتبر التخطيط في هذا النظام تخطيطاً جزئياً وليس شاملاً كما هو الحال في النظام الاقتصادي الاشتراكي نظراً لأنه يقتصر على مشروعات القطاع العام التي تتولى الدولة إدارتها وهي تشكل نسبة ضئيلة من حجم النشاط الاقتصادي للمجتمع (حلمي، 2001، الصفحات 116-117).

وقد يكون تدخل الدولة في هذا النظام كبيراً خصوصاً في ظل ظروف التنمية الاقتصادية، حيث يتم وضع خطة اقتصادية قومية لها أهداف معينة للمشروعات العامة وربما المشروعات الخاصة ينبغي تحقيقها خلال فترة الخطة، ولكن لا يعني ذلك إجبار المشروعات الخاصة على القيام بنشاط لا يرغبون القيم به، وغالباً ما تلجأ الدولة إلى وسائل اقتصادية عديدة لتحفيزهم على السير في طريق تحقيق أهداف الخطة (مندور و آخرون، 2001، صفحة 69).

3.4. تقييم النظام الاقتصادي المختلط:

يمكن تقييم النظام الاقتصادي المختلط من حيث المزايا والعيوب، على النحو التالي:

أ- مزايا النظام الاقتصادي المختلط: من مزايا النظام الاقتصادي المختلط، ما يلي:

- يعتبر هذا النظام تطويراً للنظام الاقتصادي الاشتراكي بحيث يتخلص من العيوب التي يمكن أن توجه إلى هذا النظام من ناحية سوء إدارة القطاع العام.
- كما يتخلص هذا النظام من عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي في استغلال العمال وسوء استخدام الموارد الاقتصادية، ويتيح مرونة أكبر للنشاط الاقتصادي (هاشم، 1970، صفحة 44).
- ميزة هذا النظام أنه تختفي في ظله الصعوبات التي تواجه الإدارة المركزية في المجتمعات ذات النظام الاقتصادي الاشتراكي فيما يتعلق بمشكلة تقييم الموارد الإنتاجية، حيث يتمكن هذا النظام من الإبقاء على الأسواق الخاصة الإنتاجية، فتتحدد أسعارها عن طريق عرض وطلب هذه الموارد في مثل هذه الأسواق

التنافسية الحرة، أما فيما يتعلق بذلك الجزء من وسائل الإنتاج الذي طبق النظام الاقتصادي الاشتراكي فإن أمر تقييمه يصبح أمرا ميسورا بعد أن أصبح محدودا وواضح المعالم، وبذلك نضمن التوزيع الرشيد للموارد الإنتاجية، أي نضمن عدم الإسراف في استخدامها (الشريعي، 2008، صفحة 53).

ب- **عيوب النظام الاقتصادي المختلط:** رغم أن النظام الاقتصادي المختلط كانت فلسفة وجوده هو محاولة تلافي عيوب كل من النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي، والجمع بين مزايا النظامين، إلا أن تجارب التطبيق أسفرت عن وجود عيوب لهذا النظام، أبرزها (حوحو، 2016/2015، صفحة 14):

- عدم التحديد الدقيق لأدوار وأوزان كل من القطاع العام والخاص، وعدم القدرة على التحديد الواضح للأنشطة التي ينجح فيها القطاع العام ووضع المعايير الفنية التي تبرز ذلك.
- التخبط في اتخاذ القرارات الاقتصادية لعدم وضوح هوية الاقتصاد القومي، مما أدى إلى اتخاذ قرارات ثم إلغائها أو تعديلها وهكذا في دوامة عدم التحديد.
- حدوث نوع من سوء توزيع الدخل والثروة، خاصة مع بداية التحول لاقتصاد السوق.
- انتشار الفساد الإداري والسياسي خاصة مع نمو القطاع الخاص، ووجود البيروقراطية مما يؤدي إلى نمو الأنشطة غير المشروعة أو الاقتصاد الخفي.

5. النظام الاقتصادي الإسلامي:

للنظام الاقتصادي الإسلامي ذاتيته المميزة والخاصة، والتي تختلف في كثير من الجوانب عن الأنظمة الاقتصادية الوضعية، سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية أو مختلطة، حيث يرى أن رفاهية الإنسان لا تعتمد على تعظيم الثروة والاستهلاك بل تتطلب توازنا بين حاجات البشر الروحية والمادية، لأنه يقوم على أسس مستنبطة من شرع الله (حوحو، 2016/2015، صفحة 14).

1.5. تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي:

يختلف تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي بحسب الجانب الذي ينظر إليه المعرف، فقد عرف بحسب حقيقته وجوهره بأنه: "مجموعة من الأحكام والقواعد والوسائل التي تطلق على النشاط الاقتصادي في المجتمع لحل مشاكله الاقتصادية بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية" (حوحو، 2016/2015، صفحة 15). وقد يعرف بالنظر إلى أصوله التي يقوم عليها ومن ذلك تعريفه بأنه: "مجموعة الأصول الاقتصادية العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر" (المرزوقي و آخرون، 2010، صفحة 13)، وميزة هذا التعريف أنه يكشف بوضوح عن مكونات الاقتصاد الإسلامي، فهو يبين أن هذا الاقتصاد يتكون من قسمين: أحدهما ثابت هو **المذهب**، والثاني متغير هو **النظام**، ويلاحظ على الأصول أمرين أساسيين هما (لعمارة، 2008/2007، صفحة 5):

- **أولهما:** أن هذه الأصول أو المبادئ الاقتصادية، قليلة ومحدودة، وجاءت عامة صالحة، لكل مكان وزمان، وقد قررها الإسلام لتكون دليل الإنسانية للحركة المتطورة نحو أهدافها.

➤ **وثانيهما:** أن هذه الأصول الاقتصادية لا تتعلق إلا بالحاجات الأساسية لكل فرد أو مجتمع، بغض النظر عن درجة تطوره أو مدى النشاط الاقتصادي أو نوعية أدوات وسائل الإنتاج.

إن الأصول المذهبية أو العقائدية هي التي جعلت الاقتصاد الإسلامي يتسم باستقرار مفاهيمه وقواعده كونه يستند إلى أصول ثابتة وراسخة لا يعترتها التغيير والتبديل.

وبشير أما القسم الثاني من هذا التعريف إلى النظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره: "البناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول (المذهب) بحسب كل بيئة وكل عصر"، ويقصد بذلك مجموعة التطبيقات والحلول الاقتصادية التي يضعها المجتهدون في الدولة الإسلامية تطبيقاً للمبادئ الاقتصادية العامة وإعمالاً لها مثل بيان الربا المحرم، وحد الكفاية بالنسبة للزكاة، وعملية الموازنة بين إيرادات الدولة ونفقاتها والحرية الاقتصادية ومدى تدخل الدولة.... الخ، ولذلك فإن الخاصية الأساسية لهذه التطبيقات أنها اجتهادية، بحيث يجوز الخلاف حولها، وتقبل التغيير والتبديل باختلاف الأمكنة والأزمنة.

2.5. مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي:

يشمل الإطار العام للنظام الاقتصادي الإسلامي على مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع، وهذا النظام هو حلقة من سلسلة تنظيمات إسلامية للحياة الاقتصادية في جوانبها المختلفة، وتتمثل مبادئ هذا النظام في (العمارة، 2008/2007):

أ- **ازدواجية ملكية وسائل الإنتاج:** تتكامل كل من الملكية العامة والملكية الخاصة في النظام الاقتصادي الإسلامي، فلا يوجد تناقض ولا تصادم بين الملكيتين ذلك لأن النظام يحدد مجالات معينة للملكية العامة لوسائل الإنتاج هي مجالات الثروات الطبيعية والمرافق والمنافع العامة، وبعض المنشآت القائمة على إنتاج بعض الاحتياجات الضرورية للمجتمع والتي يتطلب تأمين توفيرها للناس مباشرة الدولة لعمليات إنتاجها، وبعض المجالات التي يكون للملكية الخاصة القدرة على الاستثمار فيها، أما ما عدا ذلك فإنه خاضع للملكية الفردية، وهي تعتبر حق ثابت لا يمكن التعدي عليه أو تحويل ملكيته أو نزعها إلا لمصلحة راجحة مع التعويض العادل عنها.

وبشير ازدواج الملكية في ظل هذا النظام إلى تقسيم النشاط الاقتصادي إلى قسمين (عام وخاص) حيث تباشر الدولة من خلال وحداتها الاقتصادية العامة قدراً من النشاط لخدمة الاقتصاد ككل والمجتمع بأسره، ويقدم أفراد المجتمع المنتجون من خلال الوحدات الاقتصادية الخاصة باقي السلع والخدمات للمجتمع من خلال الأسواق.

ب- **الحرية الاقتصادية المقيدة:** يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على أساس حرية تملك وسائل الإنتاج وحرية النشاط الاقتصادي في العمل والإنتاج والتعاقد والاستهلاك والتصرف في الملكية بشرط التقيد بقيود معينة تكفل انسجام أو توافق المسار الاقتصادي مع القواعد التي حددتها الشريعة الإسلامية لهذا المسار، والمتمثلة في:

➤ الجمع بين مصلحة الفرد والمجتمع.

➤ الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

➤ التوافق بين الاحتياجات المتطورة والظروف المختلفة.

إذ يجب أن يكون نشاط الفرد نافعا له ولمجتمعه ولا يتعارض مع احتياجات المجتمع ولا أهدافه، وأن يتمتع عن كل ما من شأنه إهدار الموارد وسوء استخدامها والإضرار بنفسه أو بالمجتمع (كإنتاج المحرمات أو استهلاكها أو العمل بها)، ولقد دعا الإسلام الإنسان للسعي المتواصل في استغلال الطبيعة والإفادة من خيراتها، وجعل الإسلام للفرد ثمرة جهده يمتلكها ويستغلها وينميها في منفعة ومنفعة المجتمع، وضمن له نقلها لورثته من بعده حتى يكون ذلك حافزا ودافعا للنشاط الاقتصادي، ويكتسب الإنسان للثروة بأي من السبل المتاحة، فقد أوجب الإسلام عليه تميمتها ولذا منع اكتناز الثروة حتى تستخدم في تنشيط الاقتصاد، كما حد الإسلام من الإسراف في الإنفاق الاستهلاكي ودعا إلى الاعتدال والتوسط فيه لتكوين مدخرات كافية للنشاط الاستثماري، وقد فرض الإسلام الزكاة على هذه المدخرات حتى توجه للمسالك التثميرية لتحقيق النماء فيها وأداء الحقوق المفترضة عليها.

ت- المنافسة الحرة في ظل الضوابط الأخلاقية: من مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي المنافسة الحرة الشريفة، حيث يقوم هذا النظام على حرية التعامل في الأسواق، وتفاعل قوى العرض والطلب في حرية تامة لتحديد الأسعار، مع وضع ضمانات (ضوابط) تكفل توفير هذه الحرية بمنع الاحتكار والغش وأنواع من الوساطة التي يترتب عليها التأثير في حرية الأسواق، فإذا لم يعبر السعر عن التفاعل الحر لقوى العرض والطلب وذلك لحدوث احتكار أو غيره فإن للدولة حق التدخل لتوفير حرية التفاعل هذه وضمان الحقوق العادلة لكل من البائعين والمشتريين بمنع الاحتكار وتوفير السلع.

3.5. أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي:

يسعى النظام الاقتصادي الإسلامي إلى تحقيق عدة أهداف يمكننا ذكر أبرزها في النقاط التالية

(المرزوقي و آخرون، 2010، الصفحات 78-81):

أ- تحقيق حد الكفاية المعيشية: يهدف الإسلام في نظامه الاقتصادي إلى توفير مستوى ملائم من المعيشة لكل إنسان (حد الكفاية)، ولهذا فرض الإسلام موارد معينة كالزكاة تسهم في تحقيق الكفاية المعيشية للذين لا يقدرون على كفاية أنفسهم، كما يمكن ضمان حد الكفاية من خلال تدخل الدولة في سوق العمل لتوفير فرص العمل للعاطلين وإقرار الأجر العادل وتوجيه الموارد الاقتصادية وفقا لاحتياجات المجتمع الحقيقية.

ب- التوظيف الأمثل لكل الموارد الاقتصادية: ويتحقق توظيف الموارد الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال عدة طرق أبرزها:

➤ توظيف الموارد الاقتصادية في إنتاج الطيبات من الرزق وعدم إنتاج السلع والخدمات الضارة والمحرمة.

➤ التركيز على إنتاج الضروريات والحاجيات وعدم الإفراط في إنتاج السلع والخدمات الكمالية.

ت- تخفيف التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل: ينكر الإسلام وبشدة التفاوت الصارخ في توزيع الدخل والثروة، مما يؤدي إلى تهميش الأغلبية التي لا تستطيع ضمان تغطية حاجاتها الأساسية، ولهذا فالإسلام ينبذ اكتناز الأموال والاحتكار والربا والقمار والرشوة والغش وكل أشكال الاستغلال والأنانية، ويفرض الزكاة والنفقات الواجبة ويحث على الوصايا والأوقاف والصدقات التطوعية بشكل يحقق في النهاية توزيعاً عادلاً لدخل والثروة في المجتمع ويرقى بحال الفقير.

6. علاج المشكلة الاقتصادية في ظل الأنظمة الاقتصادية:

يقصد بعلاج المشكلة الاقتصادية الطريقة التي يستخدم بها النظام الاقتصادي موارده النادرة ذات الاستعمالات البديلة لإشباع الحاجات المتعددة المتنافسة لأفراد المجتمع، وفي ظل اختلاف الأنظمة الاقتصادية المعاصرة في المجتمعات الحديثة، تختلف الطريقة التي تعالج بها المشكلة الاقتصادية من مجتمع لآخر حسب نوع النظام الاقتصادي الذي تتبعه.

1.6. علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي:

ففي المجتمعات التي تتبع النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والحرية الاقتصادية في ممارسة مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، أي الحرية الإنتاج والاستهلاك، وحرية التملك والتعاقد، والذي ينحصر فيه تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويمثل فيه حافز الربح الدافع الأساسي للنشاط الاقتصادي، وحيث يساهم مبدأ سيادة المستهلك في تخصيص الموارد على أوجه الإنتاج المختلفة، وتعمل المنافسة على زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية بما يؤدي إلى توفير السلع بأحسن جودة وأفضل الأسعار وحيث يقوم جهاز الثمن بتخصيص الموارد من خلال الموائمة بين رغبات المستهلكين في إشباع حاجاتهم وحاجة المنتجين إلى تعظيم الربح، يتم حل المشكلة الاقتصادية بطريقة تلقائية عن طريق آلية السوق التي تجيب على كافة الأسئلة التي يطرحها وجود المشكلة الاقتصادية (لعمارة، 2008/2007):

أ- ماذا ننتج؟ فإن تحديد نوعية وكمية السلع والخدمات التي تنتج يتم تلقائياً بفضل إشارات جهاز الثمن الذي يوجه الإنتاج إلى إشباع حاجات الأفراد الأكثر أهمية والحاجا.

ب- كيف ننتج؟ وجهاز الثمن هو الذي يعكس أسعار عناصر الإنتاج التي تحدد من خلال تفاعل العرض والطلب، لتلك العناصر في أسواق عناصر الإنتاج التي تحدد بدورها سعر كل عنصر من عناصر الإنتاج.

ت- لمن ننتج؟ أي كيف يتم توزيع الناتج أو الدخل القومي بين أفراد المجتمع عن طريق جهاز الثمن إن أسعار عوامل الإنتاج فضلا عن شكل توزيع الثروة في المجتمع هو الذي يحدد في النهاية الكيفية التي يوزع بها الناتج القومي بين مختلف الأفراد في المجتمع.

ث- كيف يتحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك؟ أي كيف يقوم جهاز الثمن بتنظيم الاستهلاك وضبطه حتى يتوازن مع الإنتاج على المدى القصير.

ج- كيف يضمن استمرار النمو الاقتصادي؟ أي كيف يلعب جهاز الثمن دوراً لضمان النمو الاقتصادي على المدى الطويل؟.

2.6. علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يقوم النظام الاقتصادي الاشتراكي كما ذكرنا سابقا على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وتحكم الدولة في إدارة وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال جهاز مركزي للتخطيط يهدف إلى إشباع الحاجات الجماعية، وتحقيق العدالة في التوزيع من منظور كل حسب حاجاته، كما يهدف إلى تخصيص الموارد وتحقيق النمو المخطط للاقتصاد القومي.

وفي ضوء الخصائص السابقة للنظام الاقتصادي الاشتراكي فإن جهاز التخطيط هو الذي يقوم بتحديد: ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟ وكيف يتحقق التوازن بين الاستهلاك والإنتاج؟ وكيف يضمن استمرار النمو الاقتصادي؟ أي أنه هو الذي يتولى معالجة الأسئلة التي تطرحها المشكلة الاقتصادية في ضوء الفكر الرأسمالي من خلال وصفة ذات طابع اشتراكي (لعمارة، 2008/2007).

ففي المجتمعات التي تتبع النظام الاقتصادي الاشتراكي يتولى جهاز التخطيط رسم سلم التفضيل الجماعي عن طريق دراسة شاملة لحاجات الأفراد ورغباتهم وترتيبها طبقا لأهميتها مراعيًا في ذلك مصلحة الجماعة، كما يتولى توظيف موارد المجتمع النادرة، ويتم ذلك طبقا لخطة مرسومة للإنتاج والاستهلاك، ويراعي تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والاستخدامات الممكنة التي تتفق مع الأهداف الاجتماعية للجماعة (الشريعي، 2008، الصفحات 50-51).

3.6. علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي المختلط:

على اعتبار أن النظام الاقتصادي المختلط في مبادئه يجمع بين النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي، فإن نظريته اتجاه حل المشكلة الاقتصادية تكمن في الجمع بين جهاز التخطيط المركزي على أساس تدخل الدولة لإيجاد حالة من التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وتبني أيضا جهاز الثمن وترك آليات السوق تأخذ مجراها لحل المشكلة الاقتصادية (شطبيبي، 2018/2017، صفحة 59).

أي أن المجتمعات التي تتبع النظام الاقتصادي المختلط يتم الإجابة عن تساؤلات المشكلة الاقتصادية: ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟ وكيف يتحقق التوازن بين الاستهلاك والإنتاج؟ وكيف يضمن استمرار النمو الاقتصادي؟ جزئيا من خلال جهاز الثمن وجزئيا عن طريق جهاز التخطيط أي من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتدخل في عمل الأسواق (الأفندي، 2012، صفحة 32).

3.6. علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي:

إن رؤية الاقتصاد الإسلامي للمشكلة الاقتصادية تختلف عن رؤية الأنظمة الاقتصادية الوضعية، فهي لا تعني قلة الموارد أو ندرتها أو قصورها عن إشباع الحاجات الإنسانية، بل تعني أنها أقل من أن تضيع أو تهدر في أمور لا فائدة منها، فهو لا يعتبر الندرة هي السبب الرئيسي للمشكلة، بل أن للإنسان دورا

رئيسيا في زيادة المشكلة أو التخفيف منها، فهناك العديد من المجتمعات تهمل استخدامها أحيانا وتسيء استخدامها في أحيان أخرى.

وعليه، فالإقتصاد الإسلامي اعتبر الندرة ظاهرة اقتصادية ناشئة عن أسباب اجتماعية سلوكية، كما أنها قد تكون ناشئة عن أسباب طبيعية أحيانا، فقد تكون اختبارا وبلاء، ويجعل الاقتصاد الإسلامي من الندرة محركا للنشاط الاقتصادي (النجار، 1999، الصفحات 97-98).

فما هي آلية اصطفاء أو تخصيص الموارد في النظام الاقتصادي الإسلامي؟ وما هي حدود الاستفادة من آلية السوق وآلية التخطيط في ظل نظام اقتصادي إسلامي؟ وبتعبير آخر كيف يجب النظام الاقتصادي الإسلامي على الأسئلة الرئيسية للمشكلة الاقتصادية؟.

يتم تخصيص الموارد في النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال آلية الاصطفاء الأخلاقي، ويتم ذلك بعملية مزدوجة: فالاصطفاء الأول يتصدى لمشكلة الرغبات غير المحدودة، أي تمحيص الطلبات المحتملة على الموارد من خلال منظومة القيم الإسلامية أي القيم المتفق عليها اجتماعيا، مما يؤدي إلى إلغاء الطلبات غير الضرورية أو تقليصها إلى الحد الأدنى، وبعد أن يتم ذلك فإنه من شأن آلية الاصطفاء المتمثلة بأسعار السوق أن تكون أكثر كفاءة في تخصيص الموارد (لعمارة، 2008/2007، صفحة 11).

آلية السوق ومن خلال جهاز الثمن هو صاحب الدور في توجيه الموارد لأفضل استخداماتها، أي أن أسعار السلع والخدمات وأسعار وعوائد عناصر الإنتاج يتم حديدها وفقا لعوامل الطلب والعرض في السوق التنافسية، ومن المعروف أن الأصل في الشريعة الإسلامية هو عدم تدخل الدولة في التسعير إلا في حالات الاحتكار، هذا النوع من التدخل يستهدف تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار وليس المساس بمبدأ حرية التسعير، وبالتالي فإن الإجابة على: ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟ تتم من خلال آلية السوق الحرة.

ولتلافي قصور الأسواق أو فشلها، فإن دور الدولة المرن يعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية من خلال:

- دور الدولة الاجتماعي في مجالات توفير الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية.
- دور التكافل الاجتماعي من خلال دور الزكاة الاجتماعي والاقتصادي والنهوض بالفقراء وذوي الاحتياجات.
- دور القطاع الخيري فيما يتعلق بالزكاة والصدقات والأوقاف والإنفاق الخيري الذي يحقق التكافل الاجتماعي.

إن دور السوق ودور الدولة المرن يجب على: لمن ننتج؟ أي أن كلا من آلية السوق والدور الاجتماعي للدولة يشتركان في توجيه عملية التوزيع للثروة والدخل بما يحقق الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الاجتماعية (الأفندي، 2012، الصفحات 35-36).

الخاتمة:

إن التطورات الاقتصادية هي عصب الحياة، بل والمحرك الأساسي لحدوث تطورات في كافة العلوم الأخرى، كما أن لتغير العلوم الأخرى أثر على الجوانب الاقتصادية، وعليه فإن دراسة علم الاقتصاد أحد ركائز التطور والانطلاق نحو المستقبل.

ويمثل علم الاقتصاد الأساس الحيوي الذي تقوم عليه كافة الأنظمة من قانونية واجتماعية وسياسية، وهو الموجه الأساسي للعالم في معظم مجالات الحياة الإنسانية، فهو يتضمن تلك الدراسات العلمية التي تهدف إلى الكشف عن القوانين والروابط التي تحكم العلاقات والظواهر الاقتصادية المختلفة، والتي تهدف كذلك إلى تحديد التأثير الذي يباشره كل عامل من العوامل التي تبنيتها تلك القوانين على العلاقة أو الظاهرة موضوع البحث.

ويهتم علم الاقتصاد بمجموع العلاقات المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع في سعيه لإشباع حاجاته الكثيرة المتعددة والمتجددة، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، ليحقق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية ومن ثم محاولة تقليص الفجوة بين الحاجات الإنسانية والموارد الاقتصادية وبالتالي التقليل من حدة المشكلة الاقتصادية، هذه الأخيرة التي تختلف الأنظمة الاقتصادية في طريقة مواجهتها وإيجاد حلول لها.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. أبو القاسم عمر الطبولي، و آخرون. (2012). *أساسيات الاقتصاد* (الطبعة 12). ليبيا: منشورات جامعة بنغازي.
2. أحمد ضياء الدين زيتون. (2005). *مبادئ علم الاقتصاد*. مصر: دار المعرفة الجامعية.
3. أحمد فرحان المشهداني، و عبد الله العبيدي. (2013). *مبادئ الاقتصاد*. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
4. أحمد فوزي ملوخية. (2005). *الاقتصاد الجزئي*. الاسكندرية: مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع.
5. أحمد محمد مندور. (2004). *مقدمة في الاقتصاد*. الاسكندرية.
6. أحمد محمد مندور، و آخرون. (2001). *مقدمة في الاقتصاد الجزئي*. الاسكندرية: جامعة الاسكندرية.
7. إسماعيل محمد هاشم. (1970). *المدخل إلى أسس علم الاقتصاد*. الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.
8. بول سامولسون، و بول نوردهاوس. (2001). *الاقتصاد*. (هشام عبد الله، المترجمون) عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع.
9. جلال أمين. (2014). *فلسفة علم الاقتصاد* (الطبعة 12). مصر: دار الشروق.
10. خالد بن عبد الرحمن الجريسي. (1428هـ). *سلوك المستهلك*. الرياض: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان.
11. خالد سعد زغلول حلمي. (2001). *الاقتصاد السياسي*.
12. زكريا أحمد، و آخرون. (2009). *مبادئ التسويق الحديث* (الطبعة 2). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
13. زياد رمضان. (1998). *مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
14. زياد محمد الشerman، و عبد الغفور عبد الله عبد السلام. (2001). *مبادئ التسويق*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
15. سالم توفيق النجفي. (2000). *أساسيات علم الاقتصاد*. مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
16. طارق عبد الفتاح الشريعي. (2008). *مبادئ علم الاقتصاد*. الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع.
17. عادل أحمد حشيش، و سوزي عدلي ناشد. (2001). *أساسيات علم الاقتصاد*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
18. عبد النعيم محمد مبارك. (1998). *مبادئ علم الاقتصاد*. مصر: الدار الجامعية.
19. عبد الهادي علي النجار. (1999). *أصول علم الاقتصاد*. مصر: مكتبة الجلاء الجديدة.
20. عزت قناوي. (2005). *أساسيات في النقود والبنوك*. مصر: دار العلم للنشر والتوزيع.
21. عمر بن فيحان المرزوقي، و آخرون. (2010). *النظام الاقتصادي في الإسلام*. الرياض: مكتبة الرشد ناشرون.
22. مجيد خليل حسين، و عبد الغفور إبراهيم أحمد. (2008). *مبادئ علم الاقتصاد*. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
23. محمد أحمد الأفندي. (2012). *مقدمة في الاقتصاد الجزئي*. صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع.

24. محمد طاقة، و آخرون. (2008). *أساسيات علم الاقتصاد*. الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.
25. محمود الوادي، و آخرون. (2007). *الأساس في علم الاقتصاد*. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
26. محمود يونس، و آخرون. (2000). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. الاسكندرية: جامعة الاسكندرية.
27. منصور اسماعيل الكسواني، و خالد محمود الكسواني. (1990). *الوجيز في الاقتصاد الرأسمالي*. عمان: جمعية أعمال المطابع التعاونية.
28. ناظم محمد نوري الشمري، و آخرون. (1999). *أساسيات الاستثمار العيني والمالي*. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
29. يسرى محمد أبو العلا. (2007). *علم الاقتصاد*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

ثانياً: المجالات

30. الطاهر بن يعقوب. (جوان، 2014). دور سلوك المستهلك في تحسين القرارات التسويقية. *مجلة العلوم الانسانية* (العدد 6).
31. حسين الزيود، و ابراهيم البطاينة. (2013). محددات سلوك المستهلك المسلم. *المجلة الأردنية في الدراسات الاسلامية*، المجلد 9 (العدد 4).
32. عز الدين مخلوف، و سعاد بن يحيى. (ديسمبر، 2017). هوس الاستهلاك يوقف عجلة التنمية في الجزائر. *مجلة البديل الاقتصادي* (العدد 8).

ثالثاً: المحاضرات

33. جمال لعامرة. (2008/2007). محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، موجهة لطلبة سنة أولى ليسانس. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
34. حسينة حوحو. (2016/2015). محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، موجهة لطلبة سنة أولى lmd. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
35. حنان شطيبي. (2018/2017). محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
36. عبد الحق رايس. (2021/2020). محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، موجهة لطلبة سنة أولى lmd. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
37. عبد المالك توبي. (2019/2018). محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى.

رابعاً: الرسائل العلمية

38. حمدي محمود أحمد غيث. (2016). *محددات الاستهلاك العائلي وتأثيره على النمو الاقتصادي في فلسطين* (رسالة ماجستير). غزة: الجامعة الإسلامية.